الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماستر مهني

التخصص: إدارة أعمال المؤسسات

تحت عنوان :

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية
دراسة ميدانية بلدية برهوم

من إعداد:

* دوحي حسيبة
* غرابي نوال

الأستاذ المشرف:

د- القري عبد الرحمان

السنة الجامعية 2020/2019

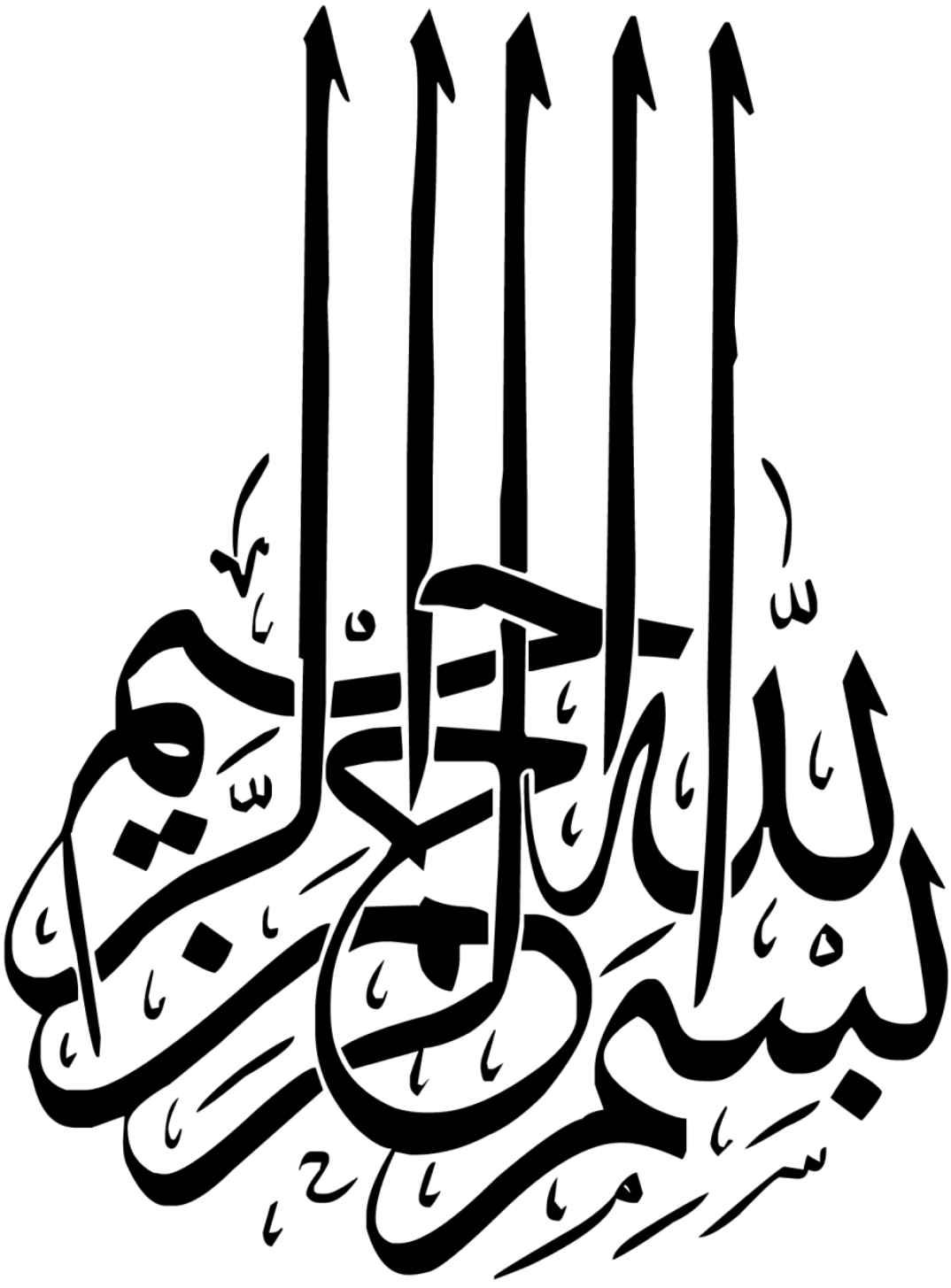
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر وعرفـــــــان

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،وبعد مصداقا لقوله تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنكم"

أشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل،وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : "من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ماتكافئونه فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه"

كما نتقدم بعظيم الشكر والامتنان للدكتور القري عبد الرحمان لقبوله الإشراف على هذه الدراسة وعلى ما أحاطنا به من توجيه وإرشاد.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل:أعضاء لجنة المناقشة ،الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وإثراء هذا البحث . كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مد لنا يد العون و المساعدة سواء من قريب او بعيد وكل من كان معنا في إنجاز هذا العمل.

إهـــــداء

إلى الذي منحني كل مايملك وسر نجاحي والدي العزيز

إلى نبع المحبة والحنان والدتي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أبناء إخوتي

إلى زوج أختي وزوجات إخوتي

إلى كل أفراد عائلتي حفظهم الله

إلى كل صديقاتي

إلى كل موظفي وعمال بلدية برهوم

إلى كل أساتذتي الأفاضل

إلى كل هولاء أهدي ثمرة جهدي

غرابي نوال

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي كبرت معها وهي تراعيني بالحنان والدعاء ،إلى حبيبتي ونور دربي وجلاء همي وشمعة علمي في صغري ومنارتي في كبري أمي

كما أهدي عملي إلى زوجي الذي ساندني في عملي

إلى فرحة المنزل ومنبع السرور أولادي وابني القادم

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أبناء إخوتي وأخواتي

إلى كل أفراد عائلتي حفظهم الله

إلى كل من جمعهم القدر معي في دراستي

إلى كل موظفي وعمال بلدية مقرة

إلى كل أساتذتي الأفاضل

دوحي حسيبة

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المحتويات	
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: مدخل للتنمية المحلية والجماعات المحلية	
تمهيد	16
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية	17----21
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ومبادئها	17---- 18
المطلب الثاني: عناصر التنمية المحلية وأهدافها	18----21
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية	22---29
المطلب الأول:الجماعات المحلية	22
المطلب الثاني: الولاية والتنمية المحلية	22----24
المطلب الثالث: البلدية والتنمية المحلية	24----29
المبحث الثالث:آليات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية الفاعلون في التنمية المحلية	30----35

المطلب الأول: مشاريع ميزانية البلدية (التمويل الذاتي / الإقطاع)	30----31
المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD	31----35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة حالة الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة	
تمهيد	39
المبحث الأول: بطاقة فنية وتقنية حول بلدية برهوم	40----43
المبحث الثاني: إمكانيات البلدية وأهم الإنجازات المحققة	44----53
المبحث الثالث: آفاق التنمية المحلية لبلدية برهوم	54----61
خلاصة الفصل	62
خاتمة	64----65
قائمة المصادر والمراجع	67---69
الملاحق	

فهرس الجداول

المحتويات	الصفحة
تطور السكان خلال الفترات 1966-1977-1987-1988-2008	39
معدلات النمو حسب التمركز 1998-2008	39
توزيع السكان حسب المراكز	40
المرافق الموجودة بالبلدية	41

مقدمـــة

مقدمـة:

يشهد العالم تغيرات كبيرة مست جميع المجالات وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطاتها المركزية من الإستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن ،مما أدى بغالبية دول العالم التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لامركزية عن بعض المهام وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الاستجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين ، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدول بتوجهها نحو نظم التسيير المحلية تحقيق التنمية المحلية .

وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة ،وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية وإختيار الإستراتيجية الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن.

لقد أصبحت الجماعات المحلية اليوم ذات اختصاصات واسعة باعتبارها مؤسسات للتنمية المحلية بكل أبعادها وهي تشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية .

ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الدراسة تحديد وظائف وأدوار الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية

1- الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- مالمقصود بكل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية؟
- ماهي الوسائل التي تعتمدها الجماعات المحلية حتى تقوم بمهامها الموكلة إليها ؟
- ماهي الصعوبات والعراقيل التي تعترض التنمية المحلية؟ وماهو السبيل إلى تجاوزها؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الجماعات المحلية هي الأداة الضرورية لتحقيق التوازن بين الأقاليم في عملية التنمية المحلية إذا ماتوفرت لها الوسائل الملائمة والدعم اللازم في إنجاح خطط التنمية المحلية.

الفرضية الثانية:إن فشل الجماعات المحلية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلى عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانات المتاحة.

الفرضية الثالثة:الجماعات المحلية تحقق الاستقرار وتساهم في الكشف عن المصادر المحلية وحسن إستخدامها .

3- أسباب اختيار الموضوع :

يعود إختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ويمكن تلخيص أهم المبررات فيما يلي:

- ✓ **المبررات الذاتية:** وتتركز أساسا حول الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على السياسات التنموية المحلية ومعرفة ماتقوم به بلدية برهوم من أدوار في تحقيق التنمية المحلية والنهوض بمجتمعها المحلي .
- ✓ **المبررات الموضوعية:** لقد أصبحت التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة وزيادة التوجه العالمي نحو اللامركزية الإدارية والاهتمام بها ونقص الدراسات التي تتعلق بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية والهيئة الأساسية لها ،وهذا بحكم قربها من المواطن وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصحية وحتى البيئية.

كما أن التنمية الوطنية لاتتحقق إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في كافة الولايات والبلديات ولذلك أصبحت الدولة تولي إهتماما كبيرا للنظام اللامركزي .

كما أن الجماعات المحلية هي نقطة البداية في إرساء نظام ديمقراطي يحقق المشاركة الشعبية ، ويحقق الاستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة وحضورها الفعلي إلى جانبه وفي خدمة مصالحه.

5 - أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص .
- ✓ تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية وإبراز دورها في عملية التنمية المحلية .
- ✓ كما تهدف إلى إبراز التحديات والعراقيل التي تحد من عمل الجماعات المحلية ي أداء مهامها.
- ✓ محاولة تشخيص إمكانية بلدية برهوم وأفاق للتنمية المحلية بها .

6- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على :

الإقتراب القانوني المؤسسي :

فالاقتراب القانوني يركز في دراسته على الجانب القانوني أي على مدى إلتزام الظواهر بالمعايير القانونية ومطابقة الفعل مع القانون .

أما الاقتراب المؤسسي فهو يهتم بالأبنية والهياكل والأطر الرسمية ،ويعتمد هذا الاقتراب على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة ونحن بصدد دراسة الجماعات المحلية لابد من التطرق إلى النظام القانوني لها.

المنهج الوصفي التحليلي:تم الإعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وقد كان هذا المنهج هو انسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة ومن ثم استخلاص أهم النتائج بشكل علمي منظم وعليه سوف يعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

منهج دراسة حالة:ولضرورة تحديد وحصر الدراسة في نموذج بلدية برهوم فقد انتهجنا هذا المنهج حتى نتمكن من دراسة الموضوع من مختلف الجوانب به ميدانيا وبالتالي معرفة ماتقوم به الجماعات المحلية من دور في تحقيق التنمية المحلية في هذه المنطقة.

7- هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة ، وفي ضوء الفروض الأساسية الموضوعة سلفا، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي ، من هنا جاء تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تم بعد المقدمة طرح الإشكالية وتبيان التصور العام لموضوع البحث،حيث تم في الفصل الأول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التنمية المحلية والجماعات المحلية.

أما المبحث الثاني عنون بمفاهيم عامة حول الجماعات المحلية

والمبحث الثالث تناولنا فيه آليات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية الفاعلون في التنمية المحلية

أما الفصل الثاني ويتضمن الدراسة الميدانية بمؤسسة الدراسة " بلدية برهوم " وتناول جملة من العناصر منها التعريف بمؤسسة الدراسة وإمكانية البلدية وأهم الإنجازات المحققة وآفاق التنمية فيها وخاتمة .

الجانب النظري

الفصـل الأول

مدخل إلى التنمية المحلية و الجماعات المحلية

تمهيد :

إن التنمية عملية ديناميكية ومتجددة لذا فإنها تستلزم العديد من الأمور التي تساعد على استمراريتها ومسايرتها لإمكانيات الموارد المحلية ، فعمليات التخطيط الناجحة وحسن اداء الفاعليين والمشاركين فيها ستساهم في تحقيق اثر اجابي على المستوي المحلي ، وهو ما الزم الإشارة إلى هذه العناصر في بحثنا ، كما إن تعاضم دور الدولة وتوسعه اوجب وجود من يساعدها في هذه الحركة التنموية من مختلف الشركاء الرسميين أو غير الرسميين ، والجماعات المحلية بإعتبارها عنصر مهم وله دور معين في هذه الحركة والاستمرارية فإنه كان لزاما علينا الإشارة إلى مختلف الصلاحيات التي تضبط الولاية والصلاحيات المخولة لكل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي ، بإضافة إلى البلدية والمجلس الشعبي لها ، وهذا من اجل التعرف على المجالات التنموية التي يجب إن تكون حاضرة فيها من خلال الأطر المحددة لها وأهم مصادر إراداتها التي تعتبر عنصر التمويل المهم في العملية التنموية .

وما دام البحث يعالج هذه العناصر فإن منهجية البحث تتطلب منا التعرف عليها ، لذا كان تقسيم الفصل الأول كالتالي :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية .

المبحث الثالث : آليات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية و مبادئها

مفهوم التنمية المحلية:

لقد برز مفهوم التنمية DEVELOPPEMENT بداية في علم الإقتصاد حيث استخدم للدلالة على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده .بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد افقتصادية الماحة , وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.

أما التنمية المحلية فتختلف تعاريفها باختلاف و جهات نظر الباحثين المهتمين بها , فقد عرفت بأنها: "العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و للعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة و تمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي "[1].

كما عرفت كذلك بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الإجتماعية و الإقتصادية و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية, و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا و إداريا " [2].

مبادئ التنمية المحلية:

لنجاح التنمية المحلية و تحقيق أهدافها وجب توفر مجموعة من الشروط و الضروف التي ستساعد على النهوض بالفرد و المجتمع و تتلخص فيمايلي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير, و العمل على وضع و تنفيذ البرامج التي تهدف للنهوض بهم و ذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من حياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية, و عن طريق إقناعهم

[1] مريم احمد مصطفى ، التنمية بين النظرية ومشكلات و واقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية 1997 ، ص ص 224، 225 .

[2] عبد الفتاح علاوي ، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية في الجزائر "واقع وافاق "، جامعة برج بوعريريج ، ايام 14 و 15 افريل

بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج, و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية و الإجتماعية مثل الإدخار و الإستهلاك[1].

- تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد.
- الإسراع بالوصول الى النتائج المادية الملموسة للمجتمع, و يرى بعض العاملين في ميدان التنمية الإجتماعية أن يكون المدخلالى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و الإسكان, و إذا حدث و بدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية, فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و قليلة التكاليف ما أمكن, و التي تسد في الوقت نفسه حاجة إجتماعية قائمة.
- الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية, ويؤدي ذلك على نفع اقتصادي منحيث التقليل من تكلفة المشروعات و يعطيها مجالات وظيفية أوسع.

المطلب الثاني: عناصر التنمية المحلية و أهدافها:

عناصر التنمية المحلية: يمكن تحديد عناصر التنمية المحلية في ثلاثة, هي:[2]

1- التغير البنائي:

يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوات و تنظيمات إجتماعية و إقتصادية جديدة, تختلف إختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع, و يفضي هذا النوع الى حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع المحلي.

و إذا كانت التنمية المحلية عملية تتطلب تغيرا بنائيا إقتصاديا و إجتماعيا كليا أو جزئيا فإن ذلك يكون "بإدخال تعديلات على النظم و التنظيمات و العلاقات و الأدوات و التفاعلات القائمة في المجتمع المحلي أو بعضها للإنتقال من الحال الأقل تقبلا الذي هو عليه فعلا الى حال أكثر تقبلا , أيكون أملا "

و كذلك فإن التغير البنائي يؤدي على تغير مواقف أفراد المجتمع المحلي تجاه الإنجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.

[1] احمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية "الاتجاهات المعاصرة – الاستراتيجيات – بحوث العمل وتشخيص المجتمع "، المكتب الجامعي الحديث ،2005 ، ص46.

[2] رابح اشرف رضا ونية ، معوقات التنمية المحلية "دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة " ، رسالة ماجيستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الاخوي منتوري قسنطينة 1998 – 1999 ، ص 28 .

2- الدفعة القوية:

حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها المرجوة فلا بد لها من دفعة قوية تستند على تجنيد كل العوامل المادية و البشرية حتى يمكن دفع عجلتها الى الأمام, كما يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له, بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة.

3- الإستراتيجية الملائمة:

من الواضح جليا لدى خبراء التنمية بصفة عامة أن المجتمعات المحلية تختلف عن بعضها البعض باختلاف المجتمعات و الإمكانات المادية و المعنوية المتمثلة في الموارد الطبيعية و البشرية و التكنولوجية وكذلك رؤوس الأموال, بالإضافة الى مستوى التحكم و السيطرة على المخططات و تجسيدها على أرض الواقع, ناهيك عن الخصوصيات التاريخية و الثقافية, وبالتالي فإن نجاح أي تنمية محلية يتوقف بالدرجة الأولى على استراتيجية ملائمة مدروسة بدقة تستند الى جملة من الشروط لا يمن الاستغناء عنها و هي:[1]

- الأخذ بالإتجاه الكمي الرقمي على جانب الإتجاه الكيفي
- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية و تطلعاته.
- الموازنة بين التنمية الإقتصادية من جهة و التنمية الإجتماعية من جهة أخرى.

كذلك يجب أن تكون المشاريع و البرامج التنموية – الخطط التنموية – نابعة من واقع المجتمع المحلي نفسه, وهذا حد ذاته يتضمن الإشارة الى الإبتعاد عن استيراد الإستراتيجيات الأجنبية الجاهزة التي تحمل في ظاهرها التقدم و التطور و الرفاهية, و في باطنها تكريس الفقر و التبعية و التخلف.

أهداف التنمية المحلية:

تختلف تحديد أهداف التنمية المحلية حسب ظروف و طبيعة و إمكانيات كل منطقة و حسب طموحات أفرادها و تطلعاتهم, و على العموم فهناك بعض الأهداف التي لا يمكن لأي مجتمع القفز عليها, يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1رابح اشرف رضا ونية

1- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها و إزالة الفوارق الإجتماعية بين المواطنين[1].

2- **تحقيق الذات والشعور بالإنتماء للإنسانية:**

لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي, و هذا بلا شك يؤدي الى إختلاف طبيعة تغيرات الذات و اشكال التعبير عنها من مجتمع محلي الى أخر, وأضحى الرفاه الإقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الأخرين و هذا لطبيعة المادة السائدة, فأصبحت مؤشرا للمكانة الإجتماعية.

و الحقيقة أن المكانة تأتي مما يضفيه الفرد لمجتمعه المحلي و الوطني, لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالإعتزاز و الإنتماء للمجتمع المحلي[2]. و يتأتى هذا بزيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة الى المشاركة الفاعلة[3]

3- **تقليل التفاوت بين الأفراد:**

تعيش معظم البلدان النامية في تمييز و تفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل و الثروة و استحواذ فئة قليلة عليها و هذه المظاهر تمتد الى المجتمعات المحلية الصغيرة, فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع, و تشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الإجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة فيما تتزايد طلبات فئة الأغنياء في طلب السلع الكمالية, و هنا تلجأ الدولة الى إستيراد بعض المستلزمات الكمالية و التي تؤثر على ميزان المدفوعات مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية و نقص التماسك الإجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات يعد من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية الى تحقيقها بوسيلة أو بأخر[4].

4- **بناء الأساس المادي للتقدم:**

1محمد بالخير، التنمية المحلية انعكاساتها الاجتماعية " دراسة ميدانية لولاية تمنراست ، رسالة ماجيستير ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 ، ص 40.

2محمد بالخير مرجع سابق ، ص 40

3فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من اجل تنمية محلية متوازية ، الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر "واقع وآفاق " ، جامعة برج بوعريريج ايام 14 و 15 الخير .2008 ص 02 .

4محمد بالخير مرجع سابق ، ص 40 ، 41

إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي, فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة الهيكل الإنتاجي, فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الاساس المادي للتقدم و الإنطلاقة الحقيقة لتوسيع القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية.

إن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي ما هي الا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة و بعدها تختار اتجاها تبعا لإستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الإجتماعية.

5- زيادة الدخل المحلي:

إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهمة لأي تنمية و يعد عصب التنمية, و محركها الأساسي تلك المداخيل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع و إقامة خطط, لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي, و تسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديمغرافي و زيادة الدخل المحلي.

6- الرفع من مستوى المعيشة:

إن الرفع من مستوى المعيشة هدف و مطلب كل تنمية, و تعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية و المادية, فزيادة الدخل القومي و المحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية و تنظيمها و التحكم في المواليد لتتلائم و المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة, و المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الأخر منخفض, لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين و الرفع من مستوى المعيشة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية

المطلب الأول: الجماعات المحلية

يقوم التنظيم الإداري في الجزائرعلى أساس أن الدولة واحدة موحدة, و لكنها مقسمة إداريا على جماعات إقليمية من أجل التخفيف عن الإدارة المركزية, و نظرا لتطور الدولة و أمور تسيير دواليب الحكم قد تم تكريس القوانين اللامركزية الإدارية و القوانين الأساسية للدولة و على رأسها الدستور, و تنص في هذا الشأن المادة 15 من دستور 1989 و المعدل على أن :{الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية و البلدية} و أنإنشائها يدخل ضمن الأساليب الديمقراطية عن طريق تطبيق اللامركزية و عدم التركيز في إدارة و تسيير البلاد[1].

كلمة الجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية, حيث يقسم اقليم الدولة الى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية, تضم مجموعة سكانية معينة و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب و لهذه الاعتبارات تعددت تسميتها, و سميت بالامركزية الإقليمية نسبة الى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه, و سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية و يعتبر نشاطها محلي و ليس وطني[2]

المطلب الثاني: الولاية و التنمية

تعريف الولاية:

في أول وهلة هي مجموعة لامركزية مجهزة بكل الخاصيات التي تتطلبها مهمتها الكبيرة كما تعرف على أنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة

هيئات الولاية:

للولاية هيئتان هما:[3]

- **المجلس الولائي**
- **الوالي**

[1] – Abid lakhdar. Les collectivites locales en algerie(APW–APC).office des publications universitaires

[2] ج ج د ش , قانون 12–07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية , الجريدة الرسمية , العدد 12 ,(29–02–2012), المادة 01.

[3] ج ج د ش , قانون 12–07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية , مرجع سابق, المادة 01.

1- **المجلس الشعبي الولائي:**هو هيئة منتخبة بالإقتراع العام من جميع منتخبي الولاية[1]

- **المجلس الشعبي الولائي والتنمية** :تتصل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بجميع أعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، فللمجلس أن يتداول في المجالات التالية:

- **التنمية الإقتصادية:** يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف و البرامج و الوسائل المعبأة من طرف الدولة في إطار مشاريع الدولة و البرامج البلدية للتنمية, و يعتمد هذا المخطط كإطار للترقية و العمل من أجل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للولاية. كما يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي و يبدي اقتراحات بشأنه[2].
- **الفلاحة والري:** توسيع و ترقية الفلاحة, الوقاية من الآفات الطبيعية , التشجير و حماية البيئة و الغابات, الصحة الحيوانية, المياه الصالحة للشرب و تطهير المياه[3].
- **الهياكل الأساسية الاقتصادية:** و ذلك بالقيام بالأعمال و الأنشطة المتمثلة في تهيئة طرق الولاية و صيانتها و تصنيفها, ترقية هياكل إستقبال الأنشطة, الإنارة الريفية و فك العزلة.
- **التجهيزات التربوية والتكوينية:** حيث تتولى الولاية إنجاز و صيانة مؤسسات التعليم الثانوي, التقني و التكوين المهني.
- النشاط الاجتماعي والثقافي: حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال و المتمثلة أساسا فيمايلي :
- التشغيل, إنجاز هياكل الصحة العمومية, القيام بأعمال الوقاية الصحية, مساعدة الفئات الإجتماعية المحتاجة إلى رعاية(المعوقين: المسنين).
- السكن: إذ يساهم المجلس و يشجع إنشاء مؤسسات البناء و التعاونيات العقارية.

2-**الوالي** :

يعتبر الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة[4].

الإختصاصات :ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية غير أنه يستثني[5]:

- العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي
- وعاء الضرائب تحصيلها

[1] محمد الصغير بعلي , قانون الإدارة المحلية الجزائرية , دار العلوم للنشر و التوزيع, 2004, ص121

[2] ج ج د ش , قانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية , المادة 33.

[3] محمد الصغير بعلي, مرجع سابق, ص122

[4] ج ج د ش , قانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية ,مرجع سابق, المادة 111.

[5] موريس نخلة,الوسيط في شرح قانون البلديات ,منشورات الحلبي الحقوقية,بيروت, 1998, ص12

- الرقابه المالية
- إدارة الجمارك
- مفتشيه العمل
- مفتشيه الوظيفة العمومية
- المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية

المطلب الثالث: البلدية و التنمية المحلية :

تعريف البلدية :

عموما البلدية هي شخص معنوي لا مركزي يتمثل بأجهزة منتخبة وهي المجلس البلدي وأعضائه[1] وفي الجزائر البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[2].
كما أنها "القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة, وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[3].

3-2- **هيئات البلدية:**

هيئتا البلدية هما [4]:

- **المجلس الشعبي البلدي**
- **رئيس المجلس الشعبي البلدي**

3-2-1- **المجلس الشعبي البلدي:**وهو هيئة منتخبة بالإقتراع العام المباشر والسري من طرف جميع الناخبين[5] بالبلدية. يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان الأخير

الاختصاصات:يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات كثيرة تمس عدة جوانب من شؤون المنطقة أو الإقليم نذكر أهمها:

- **التهيئة والتنمية المحلية:** حيث تعد البلدية مخططها التنموي و تبادر و تشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية.[6]

1ج ج د ش , قانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالبلدية , الجريدة الرسمية , العدد 37 ,(03-07-2011), المادة 01.

2ج ج د ش , قانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالبلدية ,مرجع سابق, المادة 02.

3محمد الصغير بعلي قانون الإدارة المحلية الجزائرية, مرجع سابق, ص42

4ج ج د ش , قانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالبلدية

5محمد الصغير بعلي, قانون الإدارة المحلية الجزائرية, مرجع سابق, ص40

[6] ج ج د ش,القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بنظام الإنتخابات,الجريدة الرسمية,العدد الأول(14-01-2012),المادة 79

- **التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:** من حيث التزود بوسائل التعمير, و احترام تخصيصات الأراضي المعدة للبناء أو للزراعة , و المحافظة على حماية التراث العمراني[1].
- **التعليم الأساسي:** تتخذ البلدية طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما, كافة الإجراءات قصد إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية و ضمان صيانتها, و كذا إنجاز و تسيير المطاعم المدرسية و السهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ و التاكد من ذلك[2]
- **السكن:** توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية, كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن , تشجع و تنظم بصفة خاصة جمعية سكان تهدف الى حماية و صيانة و ترميم المباني أو الأحياء.3
- **النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية:** تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على إحترام التشريع و التنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة و النظافة العمومية و لا سيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب , صرف المياه المستعملة و معالجتها, جمع النفايات الصلبة و نقلهاو معالجتها.
- **الشباب والرياضة:**المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الشبابو الثقافة و التسلية التي يمكنها من الإستفادة المالية للدولة, و تقديم مساعداتها للهياكل و الأجهزة المكلفة بالشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية.
- **الحماية الإجتماعية:**حصر الفئات الإجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة و تنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن و الحماية الإجتماعية[4]
- **الإستثمارات الإقتصادية:** يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي و كذلك تشجيع المتعاملين الإقتصاديين.[5].

2-**رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة[6] ويمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي على مستوى البلديه[7]

-**الصلاحيات:** لرئيس المجلس الشعبي البلدي ادوار عديدة في جميع الميادين من خلال الصلاحيات الممنوحة له والتي يمكن من خلالها المساهمة في تحسين حياه المواطن المحلي والنهوض بالتنمية المحلية في حدود ما هو متوفر لديه من إمكانيات

[1] محمد الصغير بعلي قانون الإدارة المحلية الجزائرية, مرجع سابق, ص82

[2] محمد الصغير بعلي قانون الإدارة المحلية الجزائرية, مرجع سابق, ص83

[3] ج ج د ش,القانون 11 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 مرجع سابق المادة119

[4] ج ج د ش,القانون 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، مرجع سابق ، المادة 122

[5] عماد بوضياف ، مرجع سابق ، ص 292

[6] ج ج د ش,القانون 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، مرجع سابق ، المادة 62

[7] ج ج د ش,القانون 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، مرجع سابق ، المادة 85

إيرادات الجماعات المحلية: تعتبر الإيرادات الشيء الاهم بالنسبه لميزانيه الجماعات المحليه حيث تسمح بتغطيه نفقات التسيير أولا ثم تسمح بعد ذلك من توجيه الفائض في برامج تنمويه تظهر فائدتها على المجتمع المحلي

تعريف إيرادات الجماعات المحلية: مجموعة الدخول التي تحصل عليها الجماعات المحلية من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1]و تنقسم إيرادات الجماعات المحلية الى مايلي:

أولا–الموارد الذاتية للمجموعات المحلية:

تعد الجباية المحلية المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية, كونها تمثل 3/4 من الإيرادات المالية المحلية, وقد حدد المشرع الجبائي أصناف الضرائب العائدة للجماعات المحلية طبقا لما جاء به قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 1992 في مادته 197 , حيث ميز بين الضرائب العائدة كليا للجماعات المحلية و العائدة جزئيا [2].

1– الضرائب و الرسوم الموجهة كليا للجماعات المحلية:

تتمثل الضرائب المحلية الموجهة كليا للجماعات المحلية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL في:

أ– **الرسم على النشاط المهني:**الذي احدث بموجب قانون المالية لسنة1996ويحصل الرسم على النشاط المهني وفق المعدل 2%، حسب قانون المالية 2002، حيث توزع على الولاية بنسبة 0.59% ، البلدية 1030% ، الصندوق المشترك للجماعات المحلية 0.11 %

ب– **الرسم العقاري:**

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب بإستثناء تلك المعفية من ضريبة صراحة كما تخضع للرسم العقاري على الاملاك المبينة التالية :[3]

- المنشئات المخصصة لغيواء الاشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات
- المنشئات التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحيطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات ، بما فيها ملحقات المتكونة من مستودعات وورشات الصيانة.
- أرضيات البنايات بجميع انواعه او القطع الارضية التي تشكل ملحقات مباشرا لها ولايمكن الاستغناء عنها .

---

[1] سعاد طبي ، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر ، 2008–2019 ، ص 52.

[2] بسمة عولي ، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 04 ، ص 270 http www.univ- chlef.dz/renaf/Renaf N 04/ ARTICLE11 الدولة العامة للضرائب ، قتنون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، نشرة2012 ، ص120

[3] المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، نشرة 2012 ، ص 120.

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة والمستخدمة لاستعمال تجاري او صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع ، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل .

اما الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية فإنه يخص كل من الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق ، مناجم الملح والسبخات ، الأراضي الفلاحية [1].

ج-الدفع الجزافي:

وهو ضريبة مباشرة تفرض على مجموعة معينة من المستخدمين ، وتخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويض والعلاوات ، بما في دلك قيمة الامتيازات العينية للدفع الجزافي ، الذي يقع على عائق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر أو الممارسة بها حيث نشاطاتها ، والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوة . ويحصل هدا الرسم بتطبيق معدلات على مجموعة المدفوعات السنوية الخاصة للضريبة .

د- رسم التطهير:

ويؤسس سنويا على الملكيات المبنية المتواجدة بالبلدية و التي تتوفر على مصالح لإزالة القمامات المنزلية حيث اصطلح عليه رسم رفع القمامات المنزلية وفق قانون المالية لسنة 2002 ، يفرض على الملاك و المستأجرين للملك ويؤسس لفائدة البلديات التي تعمل بها مصلحة رفع القمامات المنزلية ويتحدد هذا الرسم من خلال مصادقة السلطة الوصية على مداولات المجلس الشعبي بقرار من رئيسه مهما كان عدد سكان البلدية المعنية [2].

هـ- رسم الإقامة:

أعيد رسم تأسيسه في سنة 1996 لصالح البلديات المصنفة كمناطق سياحية والحمامات المعدنية و البحرية ، يفرض هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولايملكون فيها اقامة دائمة خاضعة للرسم العقاري ويتم حسابه عن كل شخص ولكل يوم على ان لا يقل عن 10 دج ولا يتعدي 20 دج لليوم الواحد كما يتم تحصيله عن طريق أصحاب الفنادق و المحلات المستعملة لغيواء السياح او المعالجين بالحمامات المعدنية ويدفع تحت مسؤوليتهم على قباضة الضرائب (خزينة البلدية الحالية)بعنوان مدخل الجباية المحلية البلدية .

2- الضرائب والرسوم المحليه الموجهه جزئيا الى الجماعات المحلية:

تتمثل مختلف الضرائب والرسوم المحلية المخصصة جزئيا للجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL في :

[1] نفس المرجع ، ص 125

[2] بسمة عولمي ، مرجع سابق ، ص 271-273

أ- **الرسم على القيمه المضافة:**

ويطبق على عمليات بيع الاشغال العقارية والخدمات وقد تم تعديل معدلات الرسم على القيمة المضافة وفق قانون المالية لسنة 2002 واصبح المعدل العادي 17%والمعدل المنخفض 7% يمثل الرسم على القيمة المضافة نسبة 85% من الموارد الجبائية في ميزانية الدولة ويعد ثاني مورد بعد الجباية البترولية أما النسبة الباقية 15% توزع بين البلديات 5% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 10% وهذا عندما يتعلق الامر بالعمليات المنجزة عند الاستراد ، اما العمليات في الدخل فإن النسبة 15% تخصص كاملة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

ب-**رسم الذبح:**

تحصله البلديات بمناسبة ذبح الحيوانات ويكون حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات المذبوحة بمعدل 5 دج للكيلو غرام ويتوزع بين البلدية بمعدل البلدية بمعدل 3.5 دج/كغ للصندوق الخاص رقم 302270 والمعروف بصندوق حماية الصحة الحيوانية بمعدل 1.5 دج/ كغ .

ج-**الضريبة على الممتلكات:**

و يخضع لها الأشخاص الطبيعيين الذين اختارو موطنهم الجبائي في الجزائر في الجزائر على إعتبار أملاكهم الموجودة في الجزائر و خارج الجزائر و تحدد الضريبة بتطبيق جدول تدريجي على جميع الممتلكات , وكما يتم توزيع حصيلة ضريبة الممتلكات 100%على ميزانية الدولة بمعدل 60%, ميزانية البلدية 20% و النسبة الباقية على الحساب الخاص رقم 050-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للسكن , لكن حصيلة الضريبة على الممتلكات لا تشكل نسبة 8% من موارد البلديات.

د-**قسيمة السيارات:**

يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبةو تتوزع حصيلة القسيمة بين الدولة بنسبة 20% و الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80%

ثانيا-الموارد الخارجيه للجماعات المحلية:

تأتي عملية الإعتماد على الموارد الخارجية كمرحلة ثانية أو استثنائية تلجأ اليها السلطات المحليةعند الضرورة اذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز و الإستثمار في الميزانية المحلية, فالموارد الخارجية الأساسية وفق التنظيم المعمول به في الجزائر:

1- **القروض:**تمثل مورد أخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية, حيث تسدد أشغال التجهيز و الإنجاز و الدراسات من ميزانية التجهيز و الإستثمار, وإذا اقترضت البلدية يتم تسدسد رأس مال الدين بفضل إيراداتها من الإستمارات و المتمثلة في :

- مساهمات المعتمدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 01% الى 05 % من قيمة العقار و الأرض المعدة للبناء
- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية

- افقتطاع من ميزانية التسيير
- القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة

عموما يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الإيجاري مما يساعد البلدية على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد الديون

2- **الاعانات الحكومية:**وتهدف الى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية و تقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن, كما تنقسم الإعانات الحكومية في الإعانات التي تمنحها الدولة و تلك التي يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية, فالبلديات تستفيد من إيرادات غير مباشرة عن طريق المخططات البلدية للتنمية حيث تمنح لها ميزانية التجهيز.

المبحث الثالث: آليات تدخل الجماعات المحلية و التنمية المحلية

منذ تأسيس السلطة الجزائرية بعد الإستقلال ،سارعت هذه الأخيرة من أجل النهوض بالتنمية و الإقتصاد في البلاد, و هو ما جعلها تتبنى أنظمة إقتصادية معينة و استراتيجيات تنموية مهمة من خلال المخططات التنموية المختلفة.

وبعد فترة التسعينيات التي شهدت ركودا إقتصاديا و أزمات مختلفة من عدة جوانب, أطلقت الجزائر بداية الألفية الثالثة برامج مهمة من أجل النهوض بالتنمية و اللإقتصاد خاصة مع عودة السلم الى البلاد و توفر مصادر مالية مهمة من خلال تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعد النفط الجزائري , فبادرت الدولة ببرامج تنموية مهمة مرافقة للإصلاحات الإقتصادية نذكر منها:

- برنامج دعم النمو افقتصادي
- البرنامج التكميلي لدعم النمو
- برنامج الهضاب العليا والمشروع الجوي للتنمية الريفية المندمجة

والملاحظ هنا هو أن هذه المبالغ المرصودة في هذه البرامج يتم توزيعها في برنامجين أساسيين هما المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية بالاضافة الى هذين البرنامجين فإن الجماعات المحلية ومن خلال ميزانيتها الخاصة وفي قسم التجهيز يمكن أن تدعم مشاريع تنموية على قدر إمكانياتها الخاصة ومما سبق فإن طرق أو آلية تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر تكون من خلال:

المطلب الأول: مشاريع ميزانية البلدية (التمويل الذاتي / الإقتطاع):

التمويل الذاتي:

إن مقدرة السلطات المحلية في البلديات على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين مرتبطة بشكل أساسي بالموارد المالية للبلدية وامكانية تنميتها ولتقليص دور الدولة في دعم الجماعات المحلية ماليا ومحاولة إيجاد بدائلها من أجل التمويل الذاتي في برامجها والتقليل من التبذير في جانب مصروفات التسيير.

يفرضالتنظيم الجاري العمل به في الجزائر على البلديات والولايات اقتطاع ما لا يقل عن 10% من مداخيلها الجبائيه بقسم التسيير من ميزانية البلدية (والولاية) لتمويل مشاريع بقسم التجهيز من ذات الميزانية قصد سد حاجيات السكان من مختلف المرافق والبنى التحتية,كما يجبر ذات التنظيم البلديات (والولايات) باستخدام الأموال الناتجة عن بيع ممتلكاتها العقارية والمنقولة في تمويل مشاريع من اقتراح مجلسها يطلق على هذين المصدرين تسميه **(التمويل الذاتي)**l'autofinancement والذي يعتبر في حقيقة الأمر البرنامج الوحيد الذي يتصرف فيه المجلس الشعبي البلدي (والولائي) بكل حرية ورغم عجز معظم البلديات ماليا بحيث ان المداخيل العادية لا تسدد أحيانا حتى أجور عمالها فإنها مجبرة على اقتطاع 10% من تلك المداخيل واستخدامها في هذا البرنامج .

ويهدف هذا الاجراء اساسا الى:

- تحقيق حد أدنى من الإستثمار لفائده ذمتها [1]
- التقليل من تبذير الموارد في الميزانية من جانب التسيير
- خلق أثر على الجوانب المختلفة للمجتمع المحلي وتحسين البيئة المحيطة به
- يمكن للمجتمع المحلي المشاركة في اختيار المشاريع باعتبار ان المجلس سواء الولائي أو البلدي هو من يتحكم في صياغة ونوعية المشاريع المقترحة
- هذا الإستثمار يمكن أن يعود بإيرادات دائمة للجماعات المحلية تغطي بها نفقاتها
- تقليل النفقة الممنوحة على المستوى المركزي من طرف الدولة خاصة للبلديات التي تتمتع بإيرادات كبيرة من أجل خلق توازن جهوي في التنمية باعتبار من خلال الدعم للبلديات الفقيرة و العاجزة

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD:

مفهوم المخطط البلدي للتنمية

عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للا مركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية[2], و يعتبر المخطط البلدي للتنمية بحق أحد الدعائم الأساسية للتنمية المحلية وأداة هامة في يد البلديات لسد حاجيات السكان الأساسية من التجهيزات والمرافق العامة ويستمد هذه الأهمية من حجم الأغلفة المالية المرصودة له سنويا في ميزانية التجهيز للدولة[3]

كيفية إعداد المخطط البلدي للتنمية:

يمر اعداد المخطط البلدي للتنمية بمرحلتين أساسيتين وفي مستويين مختلفين حيث تكون المرحلة الأولى في المستوى المحلي وتكون عن طريق اقتراح المشاريع المراد إدماجها ضمن المخطط البلدي للتنمية في حين

[1] زوليخة بوهنقل,دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"حالة بلديات قسنطينة"رسالة ماجيستير , قسم التهيئة العمرانية,جامعة منتوري قسنطسنة,ص26

[2] عبد الله لعويجي,أمينة بوذراع,دور الطاقة الشمسية في النمية المحلية في الجزائر , الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربيةو ترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية , جامعة زيان عاشور الجلفة , ايام 21و22 نوفمبر 2012

[3] عبد السلام العياضي , التنمية المحلية و الفوارق المجالية في الجزائر"الفاعلون و البرامج"رسالة ماجيستير , قسم التهيئة العمرانية , جامعة منتوري قسنطينة, ص26

تكون المرحلة الثانية في المستوى المركزي ويتولى دراستها والمصادقة عليها بالقبول مباشرة وبعد اقتراح التعديلات الحكومية اللازمة[1]

1- على المستوى المحلي (البلدي):

والذي يمر بدوره على عدة مراحل هي:[2]

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة يجتمع المجلس الشعبي البلدي ويقوم بتحديد الإحتياجات والنقائص على مستوى مجال البلدية سواء للمشاريع المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز مع مساهمة المصالح التقنية للبلدية التي تقوم بتحديد بطاقات تقنية وتقييمية لكل مشروع أو عملية من طرف المجلس والتي يراها ضرورية لإنجازها ويقوم بترتيبها حسب الأولويات

المرحلة الثانية:

يقوم رئيس البلدية بإرسال مدونة الإقتراحات الى الوصاية وهي الولاية او الدائرة حسب عدد سكان البلديه بحيث اذا تعدت 50000نسمه يصبح التعامل مباشرة مع الولاية, اما البلديات التي تضم عددا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ومراجعة ما هو مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي إذ يتم اعاده ترتيب الأولويات حسب ما تراه يتماشى والخطة الوطنية للتنميه او حسب ضرورة الحاجة للبلدية كما يمكن حذف أو زيادة بعض المشاريع التي ترى أن لها أهميه في تلك المرحلة.

المرحله الثالثة:

بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات يتم إرسالها الى مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية أين يتم التنسيق مع مختلف المديريات التنفيذية والموافقة على تلك المشاريع المبرمجة, فيتم إعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية للولاية أين يمكن تأجيل أو إلغاء بعض المشاريع المقترحة وترسل فيما بعد مقترحات البلدية الى وزارة المالية ليدخل المخطط البلدي في مرحلة جديدة.[3].

[1]كريم برقي,دور الجماعات الاقليمية في تفعيل دور التنمية المحلية في الجزائر "دراسة حالة ولاية المدية"رسالة ماجيستير ,قسم علوم التسيير,جامعة الدكتور يحي فارس , المدية,2009-2010, ص51

[2]عثمان عزيري , دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة "دراسة حالة(بلدية قايس و بلدية الرميلة"),رسالة ماجيستير قسم التهيئة العمرانية,جامعة منتوري قسنطينة,2008 ,ص142-141

[3]كريم برقي, مرجع سابق, ص51

2-على المستوى المركزي:

تستقبل وزارة المالية اقتراحات البلديات من كل الوطن وتقوم المديرية العامة للميزانية بتجميع كل هذه المشاريع وترتيبها, يتولى رئيس الحكومة استدعاء لجنه التحكيم التي تتشكل من ممثلين عن كل من وزارة الداخلية وزارة الماليةبالإضافة الى بعض رؤساء الدوائر وتتناول هذه اللجنة مناقشة المخططات البلدية المقترحة من خلال النقاط التالية:

- القدرات التمويلية لكل بلدية
- أولويات التنمية المحلية لكل بلدية
- الأولويات الوطنية للتنمية
- ملائمة المشاريع للكثافة السكانية لكل البلدية

بعد المناقشة تقوم الحكومة بقبول المخططات البلدية أو تعديلها وتقوم بتحرير "الرخص البرامج" بالنسبة للمشاريع الجديدة وإعتمادات الدفع بالنسبة"للمشاريع التي شرع في إنجازها" ويعتبر هذا الإجراء بمثابة مصادقة الحكومة على المخطط البلدي والذي أصبح قابلا للتنفيذ.

تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:

يسجل المخطط البلدي للتنمية باسم الوالي بينما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي , بتنفيذه حيث يبلغ الوالي الى رئيس المجلس الشعبي البلدي برامج التنمية البلدية قصد تنفيذها , رغم كون المخطط محلي إلا أن تمويله يكون آليا عن طريق الدولة ضمن ما يسمى بالإعانات الحكومية للجماعات المحلية .

الوسائل المالية:

تتمثل الوسائل المالية في كل من رخص البرامج الخاصة بمخططات البلدية و إعتمادات الدفع حيث تسير هذه الوسائل كمايلي:[1]

أ- **تسيير رخص البناء:**

يخضع برنامج التجهيز العمومي لمخططات التنمية البلدية لرخص برامج شاملة حسب كل ولاية, يبلغ الوزير المكلف بالمالية بعد تشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية هذه الرخص الى رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الشروع في تنفيذها, وتوزع رخص البرامج طبقا للقانون حسب الأبواب على بلديات الولاية مع إعطاء الأفضلية للبلديات المحرومة و لا سيما المناطق الواجب ترقيتها .

لا يتم تعديل توزيع رخص البرامج الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية إلا بمرسوم تنفيذي صادر عن وزير المالية و الذي يقوم بالتعديل بناء على اقتراح من الوالي.

[1] كريم برقي مرجع, ص53

ب-**تسيير اعتمادات الدفع:**

بعد حصول الولاية على رخص البرامج النهائية تقوم بتوزيعها في شكل اعتمادات دفع سنوية, و بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية يشرف الوالي بعد إستشارة المصالح الولائية بتوزيع إعتمادات دفع حسب الأبواب و البلديات مع مراعاة توجيهات التنمية و أولوياتها , يسمح توزيع رخص البرامج بشكل غعتمادات دف سنوية الى الإستهلاك العقلاني لرخصة البرامج, و تجدر الإشارة الى أن اعتمادات الدفع المخصصة لتمويل مشاريع المخطط البلدي للتنمية يجب أن تستهلك قبل نهاية السنة المالية المخصصة لها.

وسائل إنجاز المخطط البلدي للتنمية:

من أجل إنجاز المخطط البلدي للتنمية و لضمان نجاحه بتكلفة معقولة و مدة قصيرة تماشيا مع ما هو مخطط له فإن البلدية تستعمل إحدى الوسيلتين التاليتين:

أولا- المؤسسة العمومية المحلية:يمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها[1], تنشأ هذه المؤسسات من قبل البلدية أو بالإشتراك مع بلدية أخرى أو أكثر بهدف:[2]

- إنجاز المشاريع الإقتصادية و الإجتماعية بأقل تكلفة.
- النهوض بالتنمية المحلية و حتى التنمية الوطنية
- توفير مناصب الشغل

ثانيا- المؤسسة الخاصة: بهدف نجاح المخططات و ضرورة إنجازها و في حال عدم قدرة البلدية على القيام بإنجازها فإنها ملزمة بإبرام عقود مع أطراف خارجية سواء كانت عامة أو خاصة و لضمان السير الحسن للعملية فإن القانون الجزائري قد نظم هذه المعاملات من خلال قانون الصفقات العمومية .

أشكال إبرام الصفقات:

تأخذ عملية إبرام الصفقات شكلين هما :

أ- **المناقصة:** و هي إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

ب-**التراضي:** هو إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية للمنافسة[3]

متابعة المخطط البلدي للتنمية:

إن المتابعة هي مراقبة التنفيذ و تحديد درجة النجاح أو الفشل فيه , و كذا التنبؤ باحتمالات الإنحراف عن الخطة المحددة, وبالتالي العمل على تفاديها قبل حدوثها . فهي تشرف على تنفيذ المخطط و التحقق من جودة الأداء و مدى تقدم الإنجازات من خلال كل مرحلة, فهذه العملية هي عملية قبلية ظرفية, وبعدية في

[1] ج ج د ش, قانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو المتعلق بالبلدية مرجع سابق, المادة 153

[2] انشاء المؤسسة العمومية المحلية للبلدية:http://herosh.com/download/11147038/tahdir.pcd.DOC.html

[3] ج ج د ش مرسوم رئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07-10-2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية , مرجع سابق,المادة 27

تحقيق المشاريع التنموي, و تظهر فائدة المتابعة لدى المسؤولين الساهرين على تجنب الخطاء و المشاكل. كما ان لعملية المتابعة وسائل تتمثل في:[1]

أولا– وسائل نظرية: تعتمد التقارير الصادرة من وحدات الإنتاج الموضحة لضروف العمل,و على إعداد البيانات الإحصائية التي تضم معلومات دقيقة عن الأعمال المنجزة و التكاليف المنفقة, و تعمل الهيئة المكلفة بالمخطط بإعداد استمارات توزع على تلك الوحدات و مقارنتها مع أهداف المخطط و مدى تحققها في الواقع.

ثانيا–وسائل علمية: و هي الزيارات الميدانية و عمليات التفقد و مقارنة الأهداف المسطرة مع الأعمال المحققة,و مع تطابق المعلومات الميدانية مع تلك الموصلة الى المسؤولين. و نشير الى أن هذه العملية هي على سبيل المثال لا الحصر, يمكن لكل هيئة إيداع وسائل ملائمة حسب نشاطها و ظروف عملها و نوع المخطط

و يمكن استخلاص أن هناك ثلاثة وسائل للمتابعة:

- المتابعة عن طريق بطاقة المشروع و التي تبين المبلغ المحدد في المشروع و النفقات السنوية المنجزة, و نسبة التنفيذ من الناحية المالية و المادية
- إنجاز وثائق دورية تتابع سير افنجاز و احترام الآجال و التقيد بالمواصفات
- المعاينة الميدانية الى عين المكان لهدف التأكد من صحة المعلومات و التصريحات الواردة.

[1] وسائل متابعة المخطط البلدي للتنمية:http://herosh.com/download/11147038/tahdir.pcd.DOC.html

خلاصة الفصل:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع حاولنا في هذا االفصل و في البداية تقديم بعض المفاهيم و الشروحات الخاصة بالتنمية المحلية و كذا كيفية تغيير صورة المجتمع المحلي من خلال إبراز المجالات المختلفة التي يجب أن يمسها التغيير , وهذا التغيير لا يمكن أن يأتي الا بتخطيط منظم , و في الأخير تم معالجة المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية في بلادنا من خلال تحديد المفهوم الدقيق لكل من الولاية و البلدية , وكذا مجالات تدخلهم في الفعل التنموي من خلال مختلف الصلاحيات الممنوحة لها في شتى المجالات, وكذا الجوانب المختلفة لميزانيتها من خلال الهيكل المالي لها مع إبراز أهم المصادر المالية التي تساعد الجماعات المحلية على تنفيذ هذا الدور.

الجانب التطبيقي

الفصـل الثاني

دراسة حالة الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة

تمهيد:

في هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة حالة بلدية برهوم، من اجل تشخيص الدور التنموي لبلدية برهوم ولاية المسيلة، وذلك من خلال التعريف بالبلدية وتاريخها، بعدها سيتم التطرق إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها بلدية برهوم، من إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية، إضافة إلى ذلك سيتم دراسة أهم الانجازات التنموية المحققة خلال الفترة الممتدة من 2013-2018. وكذا أفاق التنمية المحلية بالبلدية، وهذا بمعالجة أهم المشاكل والمعوقات، وسبل تفعيلها وكل هذا سيتم تناوله في المباحث التالية :

المبحث الأول : بطاقة فنية وتقنية حول بلدية برهوم .

المبحث الثاني :إمكانيات بلدية برهوم واهم الانجازات المحققة .

المبحث الثالث : أفاق التنمية المحلية ببلدية برهوم .

المبحث الأول : بطاقة فنية وتقنية للبلدية

تعتبر بلدية برهوم من أقدم بلديات ولاية المسيلة، وقد كانت تعرف بتاريخيا باسم– سوق أولاد نجاع – وقد ساهمت مساهمة فعالة في الثورة التحريرية المجيدة. فقد كانت قلاع من قلاع الكفاح المسلح على مستوى المسيلة، وخير دليل العدد الكبير من أبنائها الذين استشهدوا من اجل تحرير الوطن الغالي حيث دفعت ما يزيد عن 321 شهيدا، ومن شهداء المنطقة الرمز علاوة فلاك ومن مجاهديها وفدائييها المعروفين العقيد زهير جلول والمرحوم صالحي عبد العزيز،والمرحوم حمداوي عبد الله الذي كان بيته مركزا للضباط وبعد الاستقلال مباشرة أنشئت برهوم .

أصل التسمية :

أخذت البلدية قديما قوم من جهة التل –برهوم– وهذا نسبة للواد الذي يشق البلدية إلى نصفين وينحدر من أعالي جبال منطقة التل إلى غاية شط الحضنة جنوبا .

*خلال سنوات 1814 إلى غاية1885 سميت بالقهوة، حيث كانت جل التعاملات التجارية وفض النزاعات بين الفرق واخذ العلم الشرعي بمنطقة بين الوافدين من منطقة الصحاري والتل والحضنة[1].

من سنة 1885 إلى سنة 1925 تطورت من قهوة إلى سوق لثنين، وهو مكان للقاء أسبوعي جهوي تجاري ويتم خلاله بناء العلاقات الاجتماعية والثقافية... الخ .كل يوم اثنين وعليه تغيرت التسمية.
*ومن سنة 1925 إلى غاية الاستقلال حيث قام المستعمر بجعلها مركزا إداريا وعسكريا بالمنطقة، بعد مركز المسيلة ومركز بريكة وأخذت اسم السوق أولاد نجاع نسبة لأصل سكان المنطقة .

*بعد الاستقلال مباشرة، سميت بلدية أولاد نجاع البلدية المختلطة، وبعدها بمدة قصيرة أعيدت تسميتها الأصلية بلدية برهوم لتبقى بهذا الاسم إلى يومنا هذا .

الموقـع الإداري :

تقع مدينة برهوم في الجزء الشمالي الشرقي لولاية المسيلة ،وهي إحدى المدن المهمة التابعة لإقليم الولاية، ومع هذا فهي لاتزال إداريا بلدية منذ 1966. رغم كونها تربط مدينتي عين الخضراء والدهاهنة وتجمعاتهن الثانوية بمقر الولاية، ومرور الطريق الوطني رقم 40 عنها كما تبعد من مقر الولاية بحوالي 50 كلم ،يحدها من الشرق مقرة ،من الغرب أولاد عدي لقبالة من الشمال الدهاهنة ومن الجنوب عين الخضراء .

[1] -أرشيف البلدية –المقابلة يوم :2019/03/19من 09:00إلى 10:00صباحا

الموقع الجغرافي :

تقع مدينة برهوم في الجنوب الشرقي لولاية المسيلة ،يحدها من الشمال مرتفعات جنوبية رعوية ،من الشرق واد عولة ،من الغرب واد حنايفية ومن الجنوب أراضي فلاحية زراعية .

المساحة :

تقدر مساحة بلدية برهوم بـ :11961 هكتار، ويشقها الطريق الوطني رقم 40 الذي جعل منها منطقة تكتسي طابعا خاصا، فهي همزة وصل بين شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها.[1]

السكان :

يبلغ عدد سكانها 23612 نسمة حسب الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، يسكن داخل المحيط العمراني مايفوق 19000 نسمة مسجلة اكبر تجمع سكاني داخل المحيط العمراني.

الديناميكية العمرانية :

برهوم مدينة قديمة كانت تابعة إداريا قبل 1966 إلى بلدية مقرة .وكان بها فرع إداري يقع في مقر سونلغاز حاليا وبعض البنايات التي أنجزت إبان الفترة الاستعمارية، والتي هدمت ولم يبق منها إلا الشوارع التي تشكل شبكة ذات شكل شعاعي .

وبعد التقسيم الإداري لسنة 1966، أصبحت برهوم بلدية، وأنجزت بها عدة بنايات مثل البناء الذاتي على طول الطريق الوطني ،وخاصة بين وادي المنايفة وبرهوم، وبمركز المدينة ومعظمها فوضويا على شكل رباعي بسيط محمول داخل نسيج عمراني على شبكة شبه شطرنجية غير منتظمة .

وفي الثمانيات وبعد أن عرف النسيج العمراني للمدينة توسعا ملحوظا، أنجزت بها عدة مرافق عامة وزعت على ثلاث مراكز وظيفية ،مركز المدينة الرئيسي ومركزين ثانويين مدعمين له .

الهيكلة العمرانية :

عند دراسة المحيط العمراني لمدينة برهوم نلاحظ عليه عدة عـناصر مهيكلة منها .[2]

مركز المدينة الرئيسي :ويقع على الطريق الوطني رقم 40،وعند التقائه مع الطريقين الولائيين رقم 01 ورقم 42،وتوجد به أغلبية المرافق الإدارية الثقافية كالبلديةوالمركز الثقافي ،البريد والمواصلات المسجد والمدرسة الأساسية .العمران شبه شطرنجي منظم أحيانا وعناصرها العمرانية بسيطة وغير مختلفة ،العـلاقات الوظيفية والمجالية بين معظم المرافق غير مباشرة ولايلاحظ عليها تسلسل للمجالات والوظائف .

مركز المدينة المدعم الثانوي:يقع على طول الطريق الوطني 40 بين وادي برهوم أو منايفة .وتوجد به بعض المرافق مدرسة أساسية ومتوسطة ومسجد وقاعة علاج وملعب بلدي وتعاونية فلاحية ومقر سونلغاز .ويمكنه أن يلعب دورا هاما في هيكلة المحيط العمراني للمدينة وتنظيم حركة السكنات داخله، وللتخفيف من

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة–

[2]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

الاكتظاظ الذي يعرفه المركز لو هيكل واستغلت المساحات الفارغة المحيط به من اجل أن تعطي تسلسلا جديد للمجالات والوظائف انطلاقا منه .

مركز المدينة الثانوي المدعم –ب–ويقع داخل النسيج العمراني الواقع بين واد برهوم والطريق الولائي رقم 42 وتوجد به ثانوية ومدرسة أساسية ومتوسطة ومسجد .

لم يؤد دورا ملاحظا في هيكلة المحيط العمراني للمدينة خاصة من الناحية المجالية، لوجود اغلب مرافقه مبعثرة بدون أي مركز بها ،وكون علاقاته الوظيفية والمجالية بالعناصر المهيكلة الأخرى ضعيفة وغير مباشرة .

المحاور المهيكلة :

المحور المهيكل الرئيسي :هي الطريق الوطني رقم 40 ويعتبر محورا مجاليا ووظيفيا ومنه تسلسل المجالات والوظائف الحضرية .

المحور المهيكل الرئيسي :هو الطريق الوطني رقم 40 ويعتبر محورا مركبا مجاليا ووظيفيا ومنه تسلسل المجالات والوظائف الحضرية .

المحور المهيكل الثانوي:

ويتكون من الطريقين الولائين رقم 01 ورقم 42 ويعتبران محوران مركبان مجاليا ووظيفيا إذ لابد أن المجالات العمرانية تتطور في اتجاهه، لكن تسلسلها يبقى من المحور المـــهيكل الرئيسي

المحور المركب الثالث:

وهو الطريق الرابط بين العقدتين الوظيفيتين الثالثتين الواقعتين على الطريقـن الولائيين رقم 01 ورقم 42،ويعتبر محورا مركبا مجاليا ووظيفيا كذلك وتكمن أهميته في الضـغط على المحور المهيكل الثانوي ولايلاحظ عليه أي تسلسل للمجالات والوظائف الحضرية .

العقد ونقاط تلاقي الطرقات :

العقدة المجالية والوظيفية الرئيسية:

هي التي تقع عند التقاء المحور المهيكل الرئيسي مع المحور المهيـــكل الـثانوي ،وتبقى عقدة وظيفية ومجالية بسيطة رغم وقوعها على وسط المدينة ،لأنها لم تهيكل هذا الأخير ولم تكن مركزا له ولانقطة تلاقي المحاور المهيكلة القادمة من المراكز الحضرية للمدينة .

العقدتين الوظيفتين الثالثتين:

وتقعان عند التقاء المحور المهيكل الثانوي مع المحور المهيكل الثالثي ، وهن في حاجة إلى هيكلة ودراسة من اجل التحكم وتوسع المدينة المستقبلي .1

تعتبر مدينة برهوم مدينة خطية تطورت تطورا تلقائيا وفق الطريق الوطني رقم 40 وبموازاتـه.

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

رغم وجود محورا مهيكلا وحاليا ووظيفيا ثانويا مهما ،والذي بدا يعرف نوعا من التطور للبنايات الفوضوية في اتجاهه وهذا بعد إن بنيت معظم المساحات الموجودة على المحور المهيكل الرئيسي .

النسيج العمراني للمدينة ذو شبكتين ،شبكة شبه شطرنجية منظمة أحـيانا بالوحدات ،أ،ب،و،د وشبكة شبه شعاعية غير منظمة بالوحدة ج .1

داخل هذا النسيج نلاحظ عدة عناصر مهيكلة مهمة والتي من بينها مركز المدينة الرئيسي والمركزين الثانويـن المدعمين،والذين رغم أهميتهم من حيث احتوائهم على عدة مرافق عامة مهمة،إلا أنهم لم يهيكلوا المدينة كما ينبغي ،ولم يخلقوا عناصر جديدة تتسلسل منها المجالات الحضرية ووظائـفها هذا لكون العلاقات والروابط الموجودة بينهم بقيت ضعيفة وغير مباشرة كمثيلاتها بين المرافق العامة لنفس المركز .

كما توجد بهذا النسيج عدة عقد مجاليه ووظيفية مهمة لكنها غير مدروسة ولم تأخذ بعين الاعتبار تميزها على نقاط تلاقي وتقاطع الطرقات الأخرى مع بعضها البعض .

العناصر العمرانية المكونة للأنسجة متنوعة وغير متجانسة ،والبنايات عموما مقبولة من حيــث الشكل والصلابة ،توجد بالمدينة عدة عراقيل منها الوديان الثلاثة التي تعبر المدينة والتي تقسمها إلى قسمين والمرتفعات الجبلية بالشمال .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

المبحث الثاني :إمكانيات بلدية برهوم واهم الانجازات المحققة

سيتم في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تتميز بها بلدية برهوم ، بحيث معرفة الإمكانيات التي تتوفر عليها البلدية .ستساهم في الإثراء والتعمق في دراسة التنمية المحلية بالبلدية .

المعطيات الطبيعية :

إن للمعطيات الطبيعية دورا كبيرا في عملية التشخيص والتعريف بالمنطقة، كما لها تأثير مباشر في عملـية التنمية .نظرا للعلاقة الموجودة بين الإنسان والطبيعة ،أي بين النشاطات المختلفة من جهة والسطح الطبوغرافي للأرض أو القشرة الأرضية من جهة ثانية .

الأراضي الفلاحية :تغطي الأراضي الفلاحية في بلدية برهوم مساحة قدرها 4673 هكتار بنسبة39.07 %من المساحة الإجمالية للبلدية .

الأراضي الرعوية الفلاحية:هذه المنطقة تعرضت لعملية الانجراف، عبر الأزمنة الماضية بفعل عملية مياه الأمطار الجارفة، وبالتالي فان قيمتها الفلاحية تدهورت وأصبحت غير صالحة للزراعات الواسعة، هذا إذ استثنينا بعض المساحات الصغيرة جدا المستغلة حاليا .

وبالتالي يمكن القول أن هذه المنطقة هي منطقة انتقالية من الأراضي الفلاحية إلى الأراضي الرعوية أي أنها في تدهور مستمر ويرجع ذلك إلى سببين :

أولا:ظاهرة الانجراف بفعل المجاري المائية الكثيفة التي تجري على سطحها الطوبوغرافي .

ثانيا:ظاهرة الجفاف والتي أضرت المنطقة خاصة في المدة الأخيرة، وتقدر مساحة الأراضي الرعوية في بلدية برهوم من المساحة الكلية للبلدية 1381%هكتار أي بنسبة 11%.

الأراضي الرعوية (حمادة):تشغل حيزا قدره 5522 هكتار بنسبة تقدر بـ : 25%[1]

البساتين:وهي عبارة عن بعض المساحات المحدودة التي تستعمل في زراعة الأشجار المثمرة، وبعض الخضروات ذات الاستهلاك المحلي (عائلي)، وغاالبا مانجدها على حافة الوديان أين نجد بعض التكوينات الرسوبية الحديـثة المنشأة ،تنتمي إلى الزمن الرابع يظهر على شكل مصاطب بجانب المنعرجات والوديان الغنية بالمواد العضوية المنقـولة بفعل المياه ،تشغل حيز قدره 29 هكتار أي بنسبة 0.25 % .

الشبكة المائية :

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

نظرا لنقص الإمكانيات المائية السطحية منها والجوفية لبلدية برهوم، أصبحت عملية تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب تطرح بحدة، مما يتوجب تضافر جهود السلطات المعنية وتلاحمها من اجل حل مشكل تسيير الموارد المائية، وخاصة تطهير المياه القذرة وجعلها من أولى الأولويات حتى يتسنى لنا تلبية حاجيات السكان المتزايدة.

التزويد بالمياه الصالحة للشرب:إن عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب للمراكز الحضرية الرئيسية الموجودة على مستوى بلدية برهوم، تتم في اغلبها من خلال الآبار الموجودة في مجال البلديات المجاورة .

المعطيات السكانية:

تعتبر دراسة الإمكانيات البشرية أساسية في تحضير وإعداد أي مشروع أو برنامج محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث نوعية المشاريع اللازمة لتوقع وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان، من تجهيزات ومرافق عامة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التنمية ،كما أن اعدادالبيانات الخاصة بتزيع السكان يعد ذا أهمية كبرى لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لان الوحدات الإدارية تختلف فيما بينها حسب الحجم والمساحة[1]

تطور السكان خلال الفترات 1966-1977-1987-1988-2008

معدلات السكان					معدلات زيادة السكان			
1966	1977	1987	1998	2008	77/66	87/77	98/87	2008/98
7296	10420	11514	17971	23612	%3.62	%1.00	%4.13	%2.76

أما معدلات النمو حسب التمركز 1998-2008

البلدية	معدل النمو	1998-2008
	مقر البلدية	مناطق مبعثرة
برهوم	%2.88	%2.38

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

من خلال الجدول يتبين لنا أن الزيادة السكانية بطيئة ،وهذا استنتاجا من معدل زيادة السكان ،حيث نلاحظ أن هذا الأخير في تناقص عبر السنوات، حيث أن من أهداف التنمية المحلية الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين حياته اليومية، حتي يستطيع العيش داخل محيط صحي وجميل،ومعرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية ،ومن هنا نستنتج أن المواطن البرهومي يساهم مساهمة فعالة في التنمية المحلية .[1]

توزيع السكان حسب المراكز

التوزيع	المراكز	سكان 2008	النسبة المئوية
مركز البلدية	**برهـــــــــوم**	**18243**	**%77.26**
المناطق المبعثرة	**قرية لعرابة**	**338**	**%22.74**
	الغرايب	**522**	
	أولاد مرزق	**618**	
	قرية أولاد بوضياف	**316**	
	قرية لعطال	**623**	
	قرية أولاد مبارك	**5490**	
	قرية لهلالات	**1724**	
	قرية أولاد سي علي	**401**	
	قرية الوعايلية	**278**	
البلدية	المجموع	23612	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن معظم السكان يتواجدون في مركز البلدية بنسبة 22.74 % الأقلية بنسبة أما المناطق المبعثرة يشكلون الأقلية من77.26%.

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

ومنه نستنتج أن مركز المدينة يشهد تنمية محلية، مقارنة بالمناطق المجاورة التابعة للبلدية وهذا ناتج لصعوبة التحكم في توزيع المشاريع الاقتصادية فيما بين الأقاليم المختلفة الذي يعتبر عامل جوهري في ضمان استمرار المسار التنموي[1]

المرافق الموجودة بالبلدية :

الرقم	المرفق	لعدد
01	دار البلدية	01
02	حظيرة البلدية	01
03	الدرك الوطني	01
04	الحرس البلدي	01
05	الحماية المدنية	01
06	البريد والمواصلات	01
07	المدرسة القرانية	01
08	الضمان الاجتماعي	01
09	فرع التكوين المهني	01
10	المركز الهاتفي	01
11	المذبح البلدي	01
12	السوق الأسبوعي	01
13	العيادة المتعددة الخدمات	01
14	المسجد	11
15	مقر الأمن الحضري	01

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

16	صيدلية	04
17	الفرع البلدي	02
18	قاعة علاج	13
19	فرع بريدي	01
20	ملعب بلدي	01

من خلال الجدول نلاحظ توفر مختلف المرافق الحيوية ببلدية برهوم، خاصة ذات البعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان .... الخ، لان الاهتمام بالمواطن المحلي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، لان البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة، من شأنه أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع، يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته.

الوضعية الاقتصادية :

النشاط الاقتصادي يختص في إنتاج وتوزيع المنتوجات والخدمات الضرورية، لحياة الفرد والمجتمع ،هذا النشاط يتمثل في العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين الأشخاص فيما بينهم من جهة ثانية،ومن خلال هذه العلاقة يتمكن الإنسان من إشباع حاجياته المتنامية وتطويرها .

والنشاط الاقتصادي على مستوى بلدية برهوم، يتركز على اقتصاد ب=يغلب عليه الطابع الفلاحي يتمثل أساسا في الزراعة وتربية المواشي .[1]

وللتوضيح أكثر ستناول الوضعية الحالية الاقتصادية للمجموعة في النشاطات التالية :

الفلاحة:تعاني الفلاحة بالمنطقة من ضعف كبير في الإنتاج سواء في الميدان الزراعي أو الحيواني ويرجع ضعف الإنتاج إلى عدة عوامل منها :

1-عدم قدرة فلاحي المنطقة في تطوير هذا القطاع .

2-العوامل الطبيعية (مناخ-وسط فيزيائي -جفاف).

3-عدم وجود سياسة تنموية متكاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي بالمنطقة .[1]

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة-2018

الثروة الحيوانية:تعتبر الثروة الحيوانية المصدر الثاني ،بعد الزراعة في مداخيل سكان المنطقة غير أنها تتمركز في معظمها على تربية الماشية ،تأتي في المرتبة الأولى الأغنام من المجموع وفي المرتبة الثانية الماعز وفي المرتبة الأخيرة الأبقار . الأبقار 110،أغنام 12000،ماعز 1500،دواجن 215000.

من خلال التوزيع السابق للحيوانات يظهر أن هناك ثلاثة أنواع من الحيوانات تتواجد بالمنطقة ،يأتي في المرتبة الأولى تربية الأغنام وفي المرتبة الثانية الماعز بينما تربية الأبقار في المرتبة الثالثة .

الصناعة:يعاني قطاع الصناعة في المنطقة حرمانا تاما، لكن الملاحظ انه إذا اعتمدت البلدية على هذا القطاع فانه يمكن أن يعطي ديناميكية في التنمية الصناعية بالمنطقة، خاصة وان المنطقة تعرف نشاط تجاري واسع .

منطقة النشاطات والاستثمار:

الموقع تقع منطقة النشاطات والاستثمار في الجانب الشرقي في منطقة قديشة ببلدية برهوم على طول الطريق الوطني رقم 40

منطقة النشاطات والاستثمار:

الموقع:تقع منطقة النشاطات والاستثمار في الجانب الشرقي في منطقة قديشة ببلدية برهوم على طول الطريق الوطني رقم 40.

الهدف:تجميع كل النشاطات التي يمكن أن تندمج مع السكن والمرافق الاجتماعية .

المساحة:38 هكتار .

مرحلة الانجاز:المدى البعيد .

البرنامج:تحويل النشاطات الحرفية والصناعية المتواجدة بمدينة برهوم .

المادة الأولى:تختص بالنشاطات الصناعية والحرفية.

المادة الثانية:البنايات المسموح بها (البنايات الصناعية – مأرب التخزين – النشاطات الحرفية)

المادة الثالثة:البنايات الممنوعة – البنايات ذات الطابع السكني .

المادة الرابعة:الارتفاقات.

–تشجير المنطقة الفاصلة بين النسيج الحضري ومنطقة النشاطات .[2]

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق .

[2]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق

أهم الانجازات المحققة على مستوى بلدية برهوم :

للخوض في واقع التنمية المحلية في البلدية سوف نتطرق إلى انجازات البلدية التنمـوية خـلال سنة 2018 . في مختلف القطاعات .وفي هذا الصدد وطبقا للمادة 03 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 02 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية .وطبقـا للمادة 11 من نفس الـقانون يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم بيانا عن نشاطات البلدية .تمكينا لكافة المواطنين بإعلامهم بشؤونهم واستشارهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الريفية الاقتصادية الاجتمـاعية والثقافية... الخ .[1]

في مجال التكفل بانشغالات المواطنين المحليين :

المواطن المحلي هو الذي يعكس صور التنمية المحلية بالبلدية ،وحتى يتم التكفل بانشغالات المواطنين المحليين.وتحسين ظروف استقبالهم تم اتخاذ التدابير

التالية :

- تم تركيب لوحات التوجيه بساحة البلدية لتوجيههم إلى كافة المصالح .
- تم وضع ألواح اشهارية في كل شباك لتوجيه المواطن إلى الشبابيك .

- تم وضع شاشة لعرض كافة الوثائق المستخرجة من البلدية وتعيين أعوان التوجيه والاستعلام .

- تم تخصيص قاعة للانتظار.
- تم تعيين موظفين خاصين باستعلامات لتوجيه المواطنين .
- تم تخصيص موظف مؤهل بالاستقبال والتكفل بتصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية لتخفيف العبء على المواطن . .
- تخصيص لجنة خاصة بالرد على كافة الشكاوي الكتابية وتبليغ المعنيين عن طريق البريد .2
- وضع مرقم يوضح رقم كل مواطن ليتم القضاء على اكتظاظ المواطنين وازدحامهم أمام الشبابيك .
- تحسين هندام أعوان الاستقبال في كافة المصالح .

قطاع الطاقة والمناجم:

الكهــرباء :تم إنجاز مشاريع هامة في مجال الكهرباء مفصلة كما يلي :

- الكهرباء الحضرية لحي السوق القديم (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية بسكارة (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية لحي البلاسكية (المجاهد عبود محمد) تقوية الضغط الكهربائي للحي.

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

[2] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

- الكهرباء الحضرية لحي الشهداء + لمزاهيد (المجاهد غرابي لخضر) (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية السبيطية(ميزانية الولاية).
- الكهرباء الحضرية لحي مركز المدينة + زيغود يوسف (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية لوعايلية FCCL .
- الكهرباء الريفية قرية أولاد مرزوق (ميزانية الولاية).1
- الكهرباء الريفية قرية لعطال (ميزانية الولاية).
- الكهرباء الريفية قرية قديشة (ميزانية الولاية).
- إنجاز الإنارة العمومية لحي زيغود يوسف باستخدام مصابيح إقتصادية و صحية حديثة من نوع المخطط البلدي للتنمية 2018.

الغـاز الطبيعي:

- إنجاز شبكة الغاز الطبيعي لقرية لعرابة (ميزانية الولاية)
- إنجاز شبكة الغاز الطبيعي لقرية قديشة (ميزانية الولاية)

قطاع الموارد المائية

الصرف الصحي:

- إنجاز شبكة الصرف الصحي لحي السلام .(المخطط البلدي للتنمية 2018)
- توسيع شبكة الصرف الصحي لحي السلام –هواري بومدين –لمزاهيد .PCD
- إنجاز شبكة الصرف الصحي لحي المجاهد حشايشي عمار (بودربالة).قطاعي
- أشغال شبكة الصرف الصحي (التجزئة الترابية 400الأولى)FCCL
- أشغال شبكة الصرف الصحي (التجزئة الترابية 400 الثانية)FCCL

المياه الصالحة للشرب:

- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لقرية لحفافة .(المخطط البلدي للتنمية 2018)
- إنجاز الناقل الرئيس لمياه الشرب من محطة الضخ أولاد سي علي برابح إلى الخزانات بالراس لبيض. قطاعي
- أشغال شبكة مياه الشرب (التجزئة الترابية 400الأولى)FCCL
- أشغال شبكة مياه الشرب (التجزئة الترابية 400 الثانية) FCCL
- قطاع الأشغال العمومية :
- التعبيد بالخرسانة المزفتة للشارع المؤدي للمجمع المدرسي عطابي عطاالله و متوسطة الشهيد رحماني الطاهر . (مديرية التعمير)
- التعبيد بالخرسانة المزفتة للنهج رقم 04 المجاهد هذلي عبد الرحمان الشطر الأول PCD

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخدمات المحققة .

- تكملة التهيئة الحضرية لحي زيغود يوسف – حصة الطرقات PCD
- التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبيPCD
- تكملة التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبيPCD .
- تهيئة الأرصفة و الطرقات (التجزئة الترابية 401) : انجاز الأرصفة و التعبيد بالخرسانة المزفتة
- (في طور الانجاز).FCCL

قطاع الشباب و الرياضة

- إنجاز ساحة لعب بحي هواري بومدين (ميزانية البلدية)
- إنجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي المجاهد قطوش البحري (FCCL + ميزانية البلدية).
- التجهيزات العمومية
- فتح مجمع مدرسي عطابي عطاالله بسكارة (قطاعي)
- الصيانة العادية في المدارس الابتدائية و قاعات العلاجFCCL

الحظيرة البلدية

- شاحنة رافعة لإصلاح الإنارة العمومية .(الولاية)
- حافلة نوع مرسيدس للنقل المدرسي. (وزارة الداخلية)
- الحملات التطوعية.
- عملية تطوعية ساهمت فيها العديد من المؤسسات الفعالة و الجمعيات و موظفي و عمال البلدية و تمثلت في إزالة القمامة الفوضوية خارج المكان المخصص لها حيث تم إدخالها و ردمها داخل مكان رمي القمامة حيث تواصلت لعدة أسابيع و استعمال عتاد الأشغال العمومية.
- ونحن في سعي دائم مع السلطات الولائية لتسريع إجراءات إنجاز المفرغة العمومية .1

والملاحظ على هذه المشاريع هو غياب المشاريع الاستثمارية التي تساعد في القضاء على البطالة التي تعد من الضروريات الواجب الاهتمام بها وهي مطلب رئيسي للمواطن المحلي لذا يجب أخذه بعين الاعتبار.

نلاحظ بلدية برهوم تحوز على باع كبير من المشاريع التنموية خاصة ما تعلق منها بالبنى التحتية ذلك رغم هشاشة الميزانية الخاصة لها، الأمر الذي أدى بمسؤوليها إلى البحث والتركيز في اطر أخرى.فبالإضافة إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية، هذا النوع من التمويل الموجه أساسا إلى تحقيق التنمية المحلية.

[1]حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من سنة 2013 إلى غاية 2018 أهم الانجازات والخمات المحققة .

مشاركة المواطن البرهومي في التنمية المحلية :

ذكر رئيس بلدية برهوم أن المواطنين ببرهوم يساهمون في أعمال معتبرة ،بالاعتماد على جيوبهم،ومن أمثلة ذلك تحويل مجرى واد برهوم لحماية حي زيغود يوسف من زحف الوادي نحوه من جهة وإنشاء مساحة لعب في المساحة المكتسبة نظرا لعدم وجود مساحات أخرى يمكن تخصيصها لهذا الغرض لصالح أبناء الحي، وقد وقفنا فعلا على هذه المجهودات التي يبذلها السكان حيث تم تحويل مجرى الوادي بحفر خندق كبير ويتواصل ردم المساحة المكتسبة وتسويتها حتى تكون أرضية لمساحة اللعب المنتظرة ويعمل مقاول بآلات الأشغال العمومية في هذا المشروع وكل هذا على حساب سكان الحي وبعض رجال الأعمال ساهموا كذالك في شراء سيارة إسعاف للعيادة بقيمة 450 مليون سنتيم وراديو بقيمة. : 80 مليون وحافلة للنقل المدرسي بقيمة :300 مليون كما وعدوا بشراء حاجات أخرى للصالح العام .[1]

ومن هذا نستنتج مشاركة المواطن البرهومي في التنمية المحلية ،حيث تعتبر هذه المشاركة عملية ضرورية وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة ،لان المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.

[1] رشدي شموري، مقال في **جريدة النصر** نشر يوم 2014/03/22.

المبحث الثالث :أفاق التمنية المحلية في بلدية برهوم

لقد تم رسم هذه الآفاق من خلال الاعتماد على إمكانيات البلدية ومؤهلاتها سواء الطبيعية أو البشرية وهي كما يلي:

من الناحية الفلاحية :

إن قطاع الفلاحة في بلدية برهوم ،يعاني من عدة مشاكل كانت في مجملها ناتجة عن الموقع الجغرافي للمنطقة ،خاصة السطح الطوبوغرافي الذي يتميز بمظهر متموج تتخلله شبكة من المجاري المائية التي تعمل على تقليص المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة بفعل عملية الانجراف، ويمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح في الجنوبي من بلدية برهوم، فخلال الفترات الزمانية المتعاقبة عملت على جرف التربة خاصة التي تنتمي إلى الزمن الرابع والتي تمتاز برسوبات من الطين والطين الرملي سهلي التفتت غير متلاحمة ،مما جعل جزء كبير من مساحة المجال المدروس عبارة عن أراضي جرداء (حمادة)،تستعمل حاليا في عملية الرعي إلا أن غطائها النباتي في تدهور مستمر، ويرجع ذلك إلى ظاهرة الجفاف التي أثرت سلبا على القطاع الفلاحي بصفة عامة .

بالإضافة إلى هذه المشاكل الناتجة عن الموقع الطبيعي، نجد كذلك الاستغلال الغير عقلاني لمختلف أشكال الأرض ،فالقطاع الفلاحي يمارس بطرق تقليدية لا تتماشى ومتطلبات العصر .

انطلاقا مما سبق يمكن إعطاء توجيهات جديدة في شكل حلول المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة هذه التوجيهات تعتمد في الأساس على :

1-استغلال اكبر كمية ممكنة من المياه السطحية والباطنية .ويتم ذلك بواسطة إنشاء سدود صغيرة .

2-تشـجيع عملية إنشاء سدود صغـيرة تعمل على تحويل مياه الوديان بواسطة مجاري مائية صغيرة (السواقي) نحو المناطق المنخفضة الموازية لهذه الوديان ونذكر منها :1

3- تحويل مياه واد لمنايفة عند المنطقة الواقعة بين لهلالات وأولاد مرزوق والتي يمكن أن تسقي منطقة لهلالات وأولاد مبارك خاصة في فصل الشتاء .

4- استغلال المياه الجوفية الموجودة في الجهة الجنوبية .

[1]دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة-

5- هذه العمليات من شأنها التقليل من ظاهرة الجفاف وتشجيع الفلاحين في الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي دفع الحياة الفلاحية من جديد .

6- تنظيم مجاري المياه السطحية (الأودية)عن طريق انجاز سدود وحواجز مائية تسمح بحماية المراكز العمرانية من الفيضانات من جهة وتسقي الأراضي المجاورة من جهة أخرى .

7- وضع تصنيف جديد في استعمال الأراضي الفلاحية يتماشى ومتطلبات السطح الطوبوغرافي لمختلف أشكال الأرض معتمدين في ذلك على النقاط التالية :

- تشجير المناطق المعرضة للانجاز خاصة ذات الانحدار الشديد.

- تشجيع زراعة الأشجار المثمرة مع العلم أن المنطقة يمكن أن تلعب دور مهم في زراعة أشجار الزيتون والمشمش والتين الشوكي .

- إن عملية التشجير سواء كانت غابية أو مثمرة تساهم في عملية حماية التربة، وتزويدها بالمواد العضوية المنحلة كما تلعب دور كبير في تلطيف الجو وجمال المنطقة ،وبالتالي تضمن التوازن البيئي.

- المحافظة على المساحة المخصصة للرعي، بواسطة تنظيم الرعي وحماية الغطاء النباتي الرعوي حيث تضمن تواصل نمو النباتات التي تتلائم ومناخ المنطقة خاصة الليفية وشبه الليفية الاستبسية التي تعتمد على تربية الماشية مثل الأغنام والماعز .[1]

- حماية الأراضي الفلاحية الموجودة حاليا من توسع المراكز الحضرية، وخلق مساحات قابلة للسقي تعتمد على المصادر المائية السابقة الذكر .

من الناحية الصناعية :

إن بلدية برهوم لاتحتوي على إمكانيات صناعية تجعل منها قطب صناعي، لكن توجد إمكانيات لخلق صناعة خفيفة ومتوسطة خاصة التي تدخل في صناعة الأشغال العمومية مثل الطوب والأجر فالمخطط يخصص مساحة بـ 60 هكتار لمنطقة النشاطات تقع في منطقة قديشة شمال الطريق الوطني رقم 40.مع

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

الحدود الإدارية لبلدية برهوم مع بلدية أولاد عدي لقبالة وهي قريبة من محطة السكة الحديدية التي لا شك أنها تساعد في تطوير وتدعيم هذه المنطقة .

-تخصيص مساحة معتبرة لتوسع منطقة النشاطات الموجودة، وذلك لاستقبال الوحدات الصناعية الجديدة بمختلف أنواعها ودرجاتها في إطار الاستجابة إلى متطلبات التوجيهات التنموية المقترحة الخاصة،بهذا القطاع .

-كما يمكن لهذا القطاع تدعيم قطاع الفلاحة والعمل معا ،وذلك بهدف مشترك وهو المساهمة في إعطاء دفع لوتيرة الاقتصاد بالمنطقة ،وذلك بالحرص على إنشاء هياكل ووحدات صناعية لها علاقة مباشرة بالصناعة الفلاحية .وذلك خاصة بالمساحات التي ستخصص للاستثمار الفلاحي والتي بدورها ستساهم في تطور الحياة الاجتماعية للفلاح بصفة خاصة، وتطور الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة ككل بصفة عامة .[1]

معوقات الدور التنموي لبلدية برهوم :

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة، حيث استفادت البلدية من جملة من المشاريع التنموية إلا إن البلدية تعاني من العديد من العراقيل التي تعرقل مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى تحقيق تنمية محلية

وتتمثل هذه المعوقات في :

1-المشاكل المالية :

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي وحدة محلية، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدماتية ،وتنفيذ سياستها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية ،بدون الاعتماد على الإعانات الحكومية،وعلى هذا الأساس فان بلدية برهوم كغيرها من البلديات لاتتمكن من سد الحاجات المحلية والإنفاق عليها، وهذا بحكم الموقع الجغرافي للبلدية على أنها تقع في منطقة سهبية تنعدم فيها التنمية الاقتصادية، بشكل ملفت للنظر إلا بعض الاجتهادات الشخصية التي يقوم بها الأفراد على مستوى إقامة بعض الصناعات الخفيفة التي تدر في مجملها عائدا ماليا على أصحابها فقط فان هذه البلدية تعتمد بصفة كلية على الإيرادات المستحقة لها عن طريق الناتج الجبائي .

(الضرائب والرسوم). وبعض إعانات الدولة وصندوق التضامن .

[1] دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

2-المشاكل الطبيعية :

بلدية برهوم تقع ضمن سلسلة ينعدم فيها موارد المياه الجوفية إطلاقا، مع انعدام كل الأفكار المتعلقة بإقامة جواز مائية أو سدود لتوفير هذه المادة الحيوية، كل هذا جعل النشاطات المرتبطة بالفلاحة منعدمة تماما هذا إلى جانب مناخها الجاف الذي لايشهد تساقط منتظم للأمطار.

كذلك مما عطل من تدخلات البلدية في ميدان الاستثمار هو عدم تملك البلدية لاحتياطات عقارية ثابتة تمنحها صفة الامتياز في منح الاستثمار [1]

ويظهر جليا في عدد الملفات المطروحة على مستوى مصالح البلدية للاستثمار في ميادين كثيرة منها: مصانع الأجر، ومصانع البلاط، المذابح، قاعات الأفراح والحفلات، الأسواق أو الاستثمار في مجال السكن الترقوي والتساهمي .

مع تواجد دراسة جيوتقنية، تؤكد صلاحية انجاز سد بونصرون الواقع في شمال بلدية برهوم، والذي يضمن مصب مائي واسع يؤدي في النهاية إلى تجميع اكبر عدد ممكن من المترات المكعبية من المياه، تستعمل للسقي والفلاحة وتدعيم بعض الصناعات .إن هذا الانجاز الواعد من شأنه ضمان اكتفاء ذاتي للولاية.

3- مشكل الاستثمار المحلي :

إن غياب فرص الاستثمار في بلدية برهوم، يمكن نلاحظه جليا من خلال عدم وجود مصانع أو معامل تشارك في التنمية المحلية، إلا باستثناء مصنعين للبلاط واستثمار فلاحي في ميدان تربية الدواجن وترجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها

1- عدم وجود إعلام واضح صادر عن المسؤولين المحليين يدعوا بصفة مباشرة إلى توفير فرص الاستثمار في مجالات محددة .
2- غياب دراسات جدوى أو تنقيب على مختلف الموارد الطبيعية المساعدة على التنمية الاقتصادية، علما بتوفر عدة مجالات للاستثمار بالمنطقة يمكن نذكر منها توفر المادة الأولية للأجر وتوفر منجم للاسمنت .
3- عدم تفعيل المكاتب الإدارية المسيرة لعملية الاستثمار على مستوى البلدية.[2]

68 دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم ، مرجع سابق.

69 رشدي شموري ، مقال بجريدة النصر بتاريخ :2014/03/22 .

4- مشكل التهيئة والتحسين الحضري:

يعاني سكان برهوم مشكل التهيئة الحضرية، الذي يعد احد الانشغالات الكبيرة للمواطنين فحسب رئيس البلدية فان النسبة غير المهيأة من المدينة تزيد عن **70%**.

وينتظر أن تتحسن الأوضاع تدريجيا بعد أن استفادت البلدية من أربعة مشاريع تهيئة حضرية، إضافة إلى مشاريع في مجال الصرف الصحي لأطراف المدينة .[1]

آفاق سبلها :

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن ،وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بمشاركة المواطنين، فنجاح أي بلدية من بلديات الجزائر وبلدية برهوم واحدة منها ،يعود إلى اعتمادها على مواردها المحلية،وأثمن هذا الموارد هو المورد البشري ،وإذا ماتم تجاهل هذا العنصر والتركيز على عناصر أخرى، فانه سيخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية ،وعليه فان تحقيق التنمية المحلية مرهون بالاعتماد وتفعيل العناصر التالية :

1-المشاركة الشعبية:

وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية وتعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي ،حيث أن كل تنمية حقيقية للمجتمع ما تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع .ويجب إشراك كل أفراد المجتمع في التفكير والعمل معا على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وذلك عن طريق:

-تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية

- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية والإسهام في التكاليف الاستثمارية والقيادات التنفيذية .

[1] رشدي شموري ، مقال بجريدة النصر بتاريخ :2014/03/22 .

2-اللامركزية المالية :

إن تطبيق اللامركزية المالية تهدف إلى إعطاء البلدية المدونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،بما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية :

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات .
- العمل على تدعيم التمويل الذاتي .
- إعداد ميزانية على أساس الموارد المالية المتوفرة .
- الالتزام بالخطة الوطنية التنموية الشاملة للبلاد .
- يجب الالتزام بالتوجيهات والتعليمات للسلطات العليا في البلاد .
- يجب أن تكون تقديرات الميزانية صحيحة بين الإيرادات والنفقات .
- إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية،مما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه المواطن .

3-تدعيم الاستثمار المحلي:

يعد الاستثمار المباشر احد أشكال الاستثمار المحلي ،ويهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويعتبر الاستثمار احد دعائم التنمية المحلية ولتحقيق ذلك يجب :

- تشجيع وتدعيم المستثمرين في تنفيذ استثماراتهم .
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي .

برهوم مدينة اللحوم التي لاتنام، خصائص بلدية برهوم متعددة وليست فقط تجارة اللحوم التي تعد ميزتها الأولى ليس فقط محليا وإنما على المستوى الوطني، فهي بفضل موقعها الممتاز على الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين عاصمة ولايتها المسيلة وولايتي باتنة وخنشلة، صارت من أنشط مدن الولاية إذ تعد رابع بلدية من حيث الكثافة السكانية والوحيدة التي يتواصل النشاط التجاري فيها ليل نهار، مما جعل 75 %من سكانها (30 ألف نسمة) يتمركزون في مركز البلدية، وهي مؤهلة لتحقيق طفرة تنموية هامة بفضل التوسع الصناعي

الكبير الذي بدأت ملامحه ترتسم من خلال معطيات جادة تتمثل في التخطيط لإنشاء منطقة صناعية واسعة، واستحداث سوق أسبوعية للسيارات، واستكمال بنيتها التحتية .[1]

وبإمكان زائر مدينة برهوم أن يشعر بنشاطها المتميز من خلال كثافة حركة المرور بها إلى درجة أن السكان والتجار بصفة خاصة عكس مدن أخرى، صاروا يطالبون بإنشاء طريق اجتنابي خارج المدينة لتمكين العابرين من تفادي المرور بوسط المدينة من اجل تخفيف حركة المرور، وفسح المجال لمن يقصدون برهوم لقضاء أمورهم في راحة، حيث يجد العابرون للشارع الرئيسي مشقة كبيرة قبل الخروج منه،كما يصعب عليهم أكثر إيجاد مكان لركن سياراتهم.

والحل الوحيد للخروج من هذا الاختناق هو إنشاء طريق اجتنابي، وهو المشروع الذي تعمل البلدية على تجسيده، فقد كشف رئيس بلدية برهوم أن المجلس البلدي سعى مع مديرية الأشغال العمومية وتحصل على دراسة لمشروع طريق اجتنابي يمر جنوب بلدية برهوم على مسافة 08 كلم .

وأكد رئيس البلدية أن هذا الطريق أمر حتمي لا بد منه، لفك اختناق حركة المرور وإضافة إلى تجارة اللحوم فان برهوم مثل بقية المدن الواقعة على الطريق الوطني رقم 40، تعرف كذلك حضورا متزايدا لتجارة قطع الغيار القديمة والخردة خاصة بمنطقة قديشة.

- مساع بلدية برهوم لتحقيق قاعدة صناعية معتبرة :

يوجد ببلدية برهوم حاليا مصنعان لإنتاج البلاط الممتاز، ذو شهرة وطنية ومصنع ثالث في طريق الانجاز ولتعزيز هذا التواجد الصناعي أنشأت البلدية منطقة صناعية بمنطقة قديشة تتربع على مساحة 90 هكتار على الطريق الوطني رقم 40، وقد أبدى حتى الآن 20 مستثمرا اهتمامهم بهذه المنطقة حيث أودعوا ملفاتهم على مستوى مصلحة الصناعة وترقية الاستثمار بالولاية، وحصلوا على الموافقة الأولية وتدور مواضيع الاستثمار التي تقدم بها المتعاملون حول الصناعات التحويلية والغذائية ومواد البناء واسترجاع الحديد ... الخ

ولتدعيم مداخيلها أنشأت البلدية سوقا أسبوعية للسيارات وقد حصلت على موافقة الولاية في انتظار تخصيص غلاف مالي لتهيئتها ، وينتظر حسب ذات المصدر أن تستقطب هذه السوق عددا كبيرا من المتعاملين.[2]

[1] مقال للصحفي شموري رشدي ،**جريدة النصر** ،نشر يوم 2014/03/22.

[2] مقال للصحفي شموري رشدي ،**جريدة النصر** ،نشر يوم 2014/03/22.

التهيئة علامة سوداء :

يعاني سكان من مشكل التهيئة الحضرية الذي يعد احد الانشغالات الكبيرة للمواطنين، فحسب رئيس البلدية فان النسبة الغير المهيئة من المدينة تزيد عن 70 بالمائة .

وينتظر أن تتحسن الأوضاع تدريجيا بعد أن استفادت البلدية من أربعة مشاريع تهيئة حضرية إضافة إلى مشاريع في مجال الصرف الصحي لأطراف المدينة استفادت منه عدة أحياء.

كما استفادت البلدية من مجمع مدرسي بحي سكارة، ومطعم مدرسي بمدرسة بوزيدي سعد، وأشار رئيس البلدية كذلك إلى انطلاق أشغال انجاز خزانين للماء الأول بسعة 2500 متر مكعب والثاني بحجم 500 متر مكعب.

وفي مجال الكهرباء استفادت البلدية من الكهرباء الحضرية لحي السلام والشهداء، والكهرباء الريفية لأولاد مبارك لهلالات ، لقدادلة ، لوعايلية ،لغرايب .لتصبح التغطية الكهربائية عبر البلدية حوالي 90 بالمائة.

خلاصة الفصل الثاني :

إن البحث في الواقع التنموي بالجزائر بصفة عامة ،وفي بلدية برهوم على وجه الخصوص .من خلال عرضنا لمختلف الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية للبلدية،حيث أن الموارد الالية للبدية مختلفة المصدر منها موارد مالية محلية ومنها موارد خارجية ، فالموارد المالية تلعب دورا هاما في إمكانية تحقيق التنمية المحلية .ناهيك عن العنصر البشري الذي يعد من أهم عناصر التنمية خاصة في ظل التوجهات الحديثة .كما نلاحظ إهمال المشاريع الاستثمارية بالمنطقة التي تساعد في القضاء على البطالة التي تعد مطلب المواطن المحلي .

خاتمة

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة حول موضوع دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال دراستنا لحالة بلدية برهوم بولاية المسيلة، توصلنا إلى النتائج التالية :

تحوز بلدية برهوم على باع كبير من المشاريع التنموية خاصة ما تعلق منها بالبنى التحتية.ذلك رغم هشاشة الميزانية الخاصة لها، الأمر الذي أدى بمسؤوليها إلى البحث والتركيز في اطر أخرى.فبالإضافة إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية، هذا النوع من التمويل الموجه أساسا إلى تحقيق التنمية المحلية، وتعمد فيه مصالح بلدية برهوم إلى التقدم باقتراحات لتسجيل المشاريع.اقتراحات مدروسة تلجأ من خلالها مصالح البلدية إلى مبدأ الواقعية في إعدادها وتبريرها ما أدى إلى ظفرها بحصة الأسد من هذا النوع من التمويل.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث بتأكيد الفرضيات هو مايلي :

البلدية ونمط تسييرها الحالي كافية لتحقيق التنمية المحلية .كون رئيس المجلس الشعبي البلدي يحمل صفة المنتخب، فهو المعني بالتعبير عن حاجات المواطن المحلي لذا منح قانون البلدية صلاحيات واسعة للمجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المحلية .وهو الإطار المؤسساتي الوحيد الذي ينظم التطلعات نحو التنمية والتطوير المحلي .

غالبا مانجد معظم رؤساء المجلس الشعبي البلدي لايملكون مؤهلات علمية إن لم نقل أن معظمهم لايحسنون القراءة والكتابة، فكيف له أن يدرس المشاريع التنموية ويقيمها ويراقبها .فالمستوى التعليمي يؤثر على تركيبة المجلس الشعبي البلدي حيث نلاحظ غياب النخب العلمية وتهميش العلم وتغييبه في معالجة قضايا التنمية المحلية خاصة في ظل انتشار بعض مظاهر الأمية الالكترونية المتفشية في بعض الإدارات المحلية الجزائرية ،والتي أصبحت ضرورة فرضتها الثورة التكنولوجية .

والملاحظ على تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لبلدية برهوم من أعضاء ذات مستوى تعليمي وذات كفاءات علمية عالية .هذا ما يؤكد كفاءة الجهاز التنفيذي للبلدية.فالمستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية لرئيس بلدية برهوم انعكس إيجابا على مشاريع التنمية المحلية .

إن فشل البلدية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلى عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانيات المتاحة .

وبالتالي فان تحقيق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، حتى تقوم بمهامها ومواجهة أي تحدي يواجهها، ومنه تحقيق تنمية محلية فعلية. ومن خلال دراستنا لواقع التمويل لبلدية برهوم فهو ضئيل ، لكن هذا لم يقف حاجزا أمام بلدية

برهوم فهي من اجل التحصيل أكثر في إيراداتها لجأت إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل وفي هذا الصدد أعادت تثمين ممتلكاتها من تحصيل أكثر للإيرادات المالية .

نجاح بلدية برهوم في تحقيق التنمية المحلية مرهون بالتفاعل والمشاركة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في مختلف مراحل العملية التنموية .

من خلال دراستي لواقع بلدية برهوم نجد حجم المشاركة بين الفواعل الرسمية من جهة والفواعل غير الرسمية من جهة ثانية ضعيف، وخاصة ما يتعلق بالجمعيات الخيرية والقطاع الخاص وذلك راجع لنقص الإعانات الموجه لها جعلتها تقف كحاجز أمامها للمساهمة في التنمية المحلية .

أما القطاع الخاص فهو يعرف بعض الانتعاش في الآونة الأخيرة .

التوصيات :من أهم التوصيات المقترحة من اجل تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية :

– تحديد مواصفات أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالعمل على ضرورة أن يتوفر في الأعضاء مستوى تعليمي معين، لأنه إذا أردنا تفعيل الدور التنموي للمجالس المحلية لابد أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال.

– العمل على توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار المحلي وذلك بإدراج المواطنين والمجتمع الدني والقطاع الخاص في الحكم، أي العمل على تجسيد آليات الحكم الراشد.

– محاولة دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يعطي فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى يبرز كقطاع فعال في العملية التنموية .

– تفعيل دور الجهات الوصية في الرقابة على كل بلدية،سواء كنت على الأشخاص أو على الهيئات أو على الأعمال المالية للبلدية بشرط أن لاتمس هذه الرقابة بمبدأ الاستقلالية .وذلك لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع التنموية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-الكتب باللغة العربية:

1. احمد مصطفى خاطر ، **تنمية المجتمعات المحلية "الاتجاهات المعاصرة** – الاستراتيجيات – بحوث العمل وتشخيص المجتمع "، المكتب الجامعي الحديث ،2005 ، ص46.
2. محمد الصغير بعلي , **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** , دار العلوم للنشر و التوزيع, 2004, ص121
3. مريم احمد مصطفى ، **التنمية بين النظرية ومشكلات و واقع العالم الثالث** ، دار المعرفة الجامعية 1997 ، ص ص 224، 225 .
4. موريس نخلة,**الوسيط في شرح قانون البلديات** ,منشورات الحلبي الحقوقية,بيروت, 1998, ص12

ثانيا-المذكرات:

1. رابح اشرف رضا ونية ، **معوقات التنمية المحلية "دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة** " ، رسالة ماجيستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الاخوي منتوري قسنطينة 1998 – 1999 ، ص 28 .
2. زوليخة بوهنقل,**دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"حالة بلديات قسنطينة"رسالة ماجيستير**, قسم التهيئة العمرانية,جامعة منتوري قسنطسنة,ص26
3. سعاد طبي ، **المالية المحلية ودورها في عملية التنمية** ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر ، 2008-2019 ، ص 52.
4. عبد السلام العياضي , **التنمية المحلية و الفوارق المجالية في الجزائر"الفاعلون و البرامج"رسالة ماجيستير**, قسم التهيئة العمرانية , جامعة منتوري قسنطينة, ص26
5. عثمان عزيري , **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة "دراسة حالة(بلدية قايس و بلدية الرميلة")**,**رسالة ماجيستير** قسم التهيئة العمرانية,جامعة منتوري قسنطينة,2008 ,ص142-141
6. علي طاهري ، **التنمية الفلاحية في ولاية مستغانم بعد الاستقلال ، رسالة ماجيستير في الجغرافيا والتهيئة** ، جامعة الجزائر ، 2009- 2010 ص 02
7. كريم برقي,**دور الجماعات الاقليمية في تفعيل دور التنمية المحلية في الجزائر "دراسة حالة ولاية المدية"رسالة ماجيستير** ,قسم علوم التسيير,جامعة الدكتور يحي فارس , المدية,2009-2010, ص51

8. محمد بالخير، **التنمية المحلية انعكاساتها الاجتماعية " دراسة ميدانية لولاية تمنراست ، رسالة ماجيستير** ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 ، ص 40.

ثالثا– المحاضر والملتقيات:

1. –فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من اجل تنمية محلية متوازية ، **الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر "واقع وآفاق** " ، جامعة برج بوعريريج ايام 14 و 15 الخير 2008. ص 02 .
2. عبد الفتاح علاوي ، **دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية في الجزائر "واقع وافاق** "، جامعة برج بوعريريج ، ايام 14 و 15 افريل
3. عبد الله لعويجي,أمينة بوذراع,**دور الطاقة الشمسية في النمية المحلية في الجزائر**, الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربيةو ترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية , جامعة زيان عاشور الجلفة , أيام 21و22 نوفمبر 2012

رابعا–مصنفات إدارية ونشرات

1. المديرية العامة للضرائب ، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** ، نشرة 2012 ، ص 120.
2. دراسة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية برهوم – مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف –المديرية الجهوية بالمسيلة–2018
3. الدولة العامة للضرائب ، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** ، نشرة2012 ، ص12

خامسا:نصوص تشريعية وتنظيمية:

1. ج ج د ش **مرسوم رئاسي رقم 10–236** المؤرخ في 07–10–2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية –ج ج د ش , قانون 12–07 المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية , **الجريدة الرسمية** , العدد 12 ,(29–02–2012), المادة 01.
2. ج ج د ش , **قانون 12–07** المؤرخ في 21 فبراير المتعلق بالولاية , المادة 33.
3. ج ج د ش, **قانون 11–10** المؤرخ في 22 يونيو المتعلق بالبلدية مرجع سابق, المادة 153

سادسا– المجلات :

1. بسمة عولي ، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 04 ، ص 270 /04 N Renaf/renaf.dz–chlef.univ– www http ARTICLE11
2. رشدي شموري، مقال في **جريدة النصر** نشر يوم 2014/03/22.

سابعا:المواقع على شبكة الانترنيت

1-Abid lakhdar. Les collectivites locales en algerie(APW-APC).office des publications universitaires

انشاء المؤسسة العمومية المحلية للبلدية:

2-http://herosh.com/download/11147038/tahdir.pcd.DOC.html

وسائل متابعة المخطط البلدي للتنمية:

3 -http://herosh.com/download/11147038/tahdir.pcd.DOC.html: